عقيدة الجبر
وأهم الردود عليها

د. سلمان نشمي العنزي(*)

(*) مدرس بقسم العقيدة والدعوة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت.

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث عقيدة الجبر الخالصة التي تمثل الانحراف عن الإيمان الصادق بالقضاء والقدر؛ لأن الجبر وصف لأفعال الله تعالى بأقبح القبائح، بعد أن نزه الجبرية أنفسهم عن القبائح ونسبوها إلى الله تعالى، لما نفوا قدرة وإرادة ومشيئة واختيار العباد في أفعالهم التي جعلوا الله تعالى هو الفاعل الحقيقي لها؛ لزعمهم أن الله تعالى يجبرهم على هذه الأفعال التي لا سلطان لهم عليها، وقد كانت الأمم الخالية في الماضي تقول بعقيدة الجبر لتبرير شركهم وكفرهم بالله تعالى، مخالفين بذلك الأنبياء والرسل عليهم السلام، كاحتجاج مشركي قريش وغيرهم.

ويجب أن نعلم أن خلف الجميع – الذين كانوا امتداداً للأمم الخالية ومشركي قريش – هم أهل الجبر الذين ظهروا كفرقة في أواخر عهد الصحابة رضي الله عنهم.

كما يجب علينا – أيضاً – أن نعلم أن سلف جميع الجبرية في القديم والحديث: هو إبليس، أول المحتجين على الله تعالى بالقدر، والزاعم بأنه مجبور في غواية الله تعالى له.

هذا وقد أوردت أهم الردود على عقيدة الجبر الخالصة التي تلزم هدم الشرائع وإبطال الأديان وتكذيب الأنبياء والرسل عليهم السلام، وكانت ردودي نقلية وعقلية.

ومنهجي في هذا البحث يقوم على المنهج التاريخي النقدي الذي يؤرخ لنشأة عقيدة الجبر الخالصة ويبطلها بأهم الردود.

كما قسمت هذا البحث إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين، تحدثت فيهما عن مفهوم وبيان عقيدة الجبر الخالصة، وأصلها ونشأتها، وفِرقها، وحُججها، وأدلتها، وأهم الردود عليها، ثم عقبت برأيي، ثم الخاتمة التي ضمنتها أهم النتائج والتوصيات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

سيطر الخوض والتنازع في القضاء والقدر على التفكير الإنساني في القديم والحديث، إذ لم تسلم من هذا الجدال والتنازع أمة من الأمم على مر التاريخ، فكان الناس فيه طرفين ذميمين، ووسطاً حسناً معتدلاً، فالطرفان أحدهما يرى أن العباد مجبورون من قبل الرب تعالى، والطرف الآخر يرى اختياراً وحرية وقدرة للعباد خارجة عن قدرة الرب تعالى.

وهذان الطرفان سبب انحرافهما هو بحثهما بالحكمة والتعليل لأفعال الله تعالى الذي ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾[الأنبياء:٢٣].

أما الوسط الحسن والمعتدل: فهم المتبعون لما أنزل من الوحي الممتثلون لما صدر عن المولي سبحانه وتعالى من أوامر أو نواهٍ؛ إذ يرون أن العباد لهم إرادة ومشيئة واختيار وقدرة تحت إرادة ومشيئة وقدرة الله تعالى، وأن الإيمان بالقضاء والقدر يكون بتصديق الأنبياء عليهم السلام، والالتزام بما شرع الله تعالى من الأوامر والنواهي، وأن العباد يعبدون الله تعالى رغبة في الجنة ورهبة من النار، وهم يتقلبون بين رحمة الله وعدله.

ومن التنازع في القدر: القول بالجبر الخالص، وهو موضوع بحثنا، وهو طرف ذميم، إذ تكمن أهمية دراسته لخطورته ولكونه متعلق بالله تعالى؛ إذ يصف الرب تعالى بالنقص والظلم والعجز، ومؤداه إلى انتفاء الربوبية وهدم التوحيد، وإبطال الشرائع والرسالات.

إذن فهو يتعلق بأصل أصول الإيمان وهو الإيمان بالله تعالى، وخصوصاً أفعاله، فإذا بطل الإيمان بالله تعالى، فإن باقي أصول الإيمان الخمسة تهدم تلقائياً.

لقد آمن السلف الصالح بالقضاء والقدر على الوجه الذي أمرهم الله به،

وهو الإيمان الصحيح، لذلك فتحوا الدنيا وبنوا أعظم حضارة عرفتها البشرية، لكن لما أساء أناس الفهم وانحرفوا بالقضاء والقدر وآمنوا بالباطل تخلفوا، وصاروا في ذيل الأمم لما احتجوا بالقدر، فلم يأخذوا بالأسباب وبطاعة مسبب الأسباب.

ومنهجي في هذا البحث: هو المنهج التاريخي النقدي الذي يقوم على الدراسة التاريخية والنقدية ببيان نشأة عقيدة الجبر الخالصة وإيراد أسسها وأدلتها، ثم هدم وإبطال هذه الأسس والأدلة بالحجج والبراهين من الأدلة النقلية والعقلية.

وسأتناول هذا البحث وفق الترتيب التالي:

- المقدمة:
- التمهيد: أ - الإيمان بالقضاء والقدر.

ب - النهي عن الخوض والتنازع بالقدر.

- **المبحث الأول: عقيدة الجبر.**

المطلب الأول: مفهومها وبيانها.

المطلب الثاني: أصلها ونشأتها.

المطلب الثالث: فرق الجبرية.

- **المبحث الثاني: أهم الحجج والأدلة عند القائلين بالجبر، وأهم الردود عليها**

المطلب الأول: أهم حجج وأدلة القائلين بالجبر.

المطلب الثاني: أهم الردود على القائلين بالجبر.

- تعقيب الباحث.
- الخاتمة: أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد:

أ – الإيمان بالقضاء والقدر:

– القضاء: يأتي بمعنى الحكم والخلق والتقدير والختم والأمر والعمل والصنع والقطع(١)، ومرجعه إلى انقطاع الشيء وتمامه(٢).

القدر: هو التقدير، والتقدير: هو القضاء والحكم؛ أي ما يقدره الله تعالى من القضاء ويحكم به من الأمور، كما في قوله ﷺ في الاستخارة «فاقدره لي ويسره»(٣) أي اقضِ لي به وهيئه(٤)، ويأتي بمعنى: موافقة الشيء للشيء(٥).

ومما قيل في الفرق بين القضاء والقدر :

– أن القضاء(٦): في حقيقته: الحكم بالشئ والقطع على ما يليق به، وأحق أن يقطع عليه، فرجع، مره إلى خلق الأشياء ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٍ﴾ وبمعنى، أحكم ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾.

والقدر:(٧) الحد الذي يخرج الشيء، وهو جعل كل شيء على ما هو عليه من خير أو شر، من حسن أو قبح، من حكمة أو سفه، وهو تأويل الحكمة أن يجعل كل شيء على ما هو عليه، ويصيب في كل شيء الأولى به، وعلى مثل هذا قوله تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾.

– معنى قضى وقدر: حكم ورتب، ومعنى القضاء والقدر حكم الله تعالى في شيء بحمده أو ذمه، وبكونه وترتيبه على صفة كذا، وإلى وقت كذا(٨).

---

(١) لسان العرب ١٨٦/١٥ – مختار الصحاح ص٢٢٦ مادة (ق ض ي).
(٢) النهاية في غريب الأثر ص٧٨/٤ للجزري.
(٣) أخرجه البخاري في صحيحة، كتاب الكسوف، باب ماجاء في التطوع، حديث رقم (١١٠٩)، ٣٩١/١)
(٤) لسان العرب ٧٤/٥، النهاية في غريب الأثر ٢٢/٤، ٧٨.
(٥) تهذيب اللغة ٣٧/٩.
(٦) التوحيد ص٣٠٦ للماتريدي.
(٧) التوحيد ص٣٠٧ للماتريدي.
(٨) الفصل في الملل والأهواء والنحل ص٣١/٣.

– **أن القضاء** : ما كان مقصوداً في الأصل، والقدر : ما يكون تابعاً له، كمن يقصد مدينة ويمر في طريقه بقرية(١).

– **القضاء والقدر:** هما الخلق والتقدير، كما في قوله تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾ وقوله تعالى ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا﴾ ... وقد يكون القضاء والقدر بمعنى الإيجاب والإلزام، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ وقوله تعالى: ﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ﴾ وقد يراد بهما الإعلام والتبيين؛ لقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَٰهَا مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ أي أعلمنا بذلك وكتبناه في اللوح(٢).

– يجب على كل مسلم الإيمان والرضا بالقضاء والقدر؛ خيره وشره، حلوه ومره من الله تعالى.

لقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨].

ولقول النبي ﷺ لما سأله جبريل عليه السلام: ما الإيمان؟ قال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتابه ولقائه ورسله وتؤمن بالبعث، وتؤمن بالقدر كله. قال: صدقت»(٣).

وقوله ﷺ: «وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كذا، ولكن قل قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان»(٤).

---

(١) التفسير الكبير ٢٥/١٨٤ للرازي.
(٢) شرح المقاصد في علم الكلام ٢/١٤٢ وأنظر الإنصاف ص١٦٦ للباقلاني.
(٣) أخرجه مسلم في صحيحه – كتاب الإيمان – باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان حديث رقم (١٠)، صـ٣٦.
(٤) أخرجه مسلم في صحيحه – كتاب القدر – باب الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله وتفويض المقادير لله، حديث رقم (٢٦٦٤)، ٤/٢٠٥٢.

وقوله ﷺ: «ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك»[(١)].

وقوله صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الطاعون: "ما من عبد يكون في بلد يكون فيه ويمكث فيه لا يخرج من البلد صابراً محتسباً يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتب الله له كان له؛ مثل أجر شهيد"[(٢)].

فالله تعالى هو الفعال لما يريد؛ إذ كل شيء في الكون لا يكون إلا بإرادته وبمشيئته وتدبيره وتقديره، فلا محيد عن ما قدره وخطه في اللوح المحفوظ، يهدي من يشاء بفضله ورحمته، ويضل من يشاء بعدله وحكمته، فهو سبحانه: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣][(٣)].

- للإيمان بالقضاء والقدر أربعة مراتب[(٤)]:

الأولى: أن تؤمن بإحاطة علم الله تعالى بكل شيء من الموجودات والمعدومات والممكنات والمستحيلات، والأرزاق والآجال وأعمال وأحوال العباد، فهو سبحانه يعلم ما كان وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون.

قال تعالى: ﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمَۢا﴾ [الطلاق: ١٢].

الثانية: أن تؤمن بكتاب الله تعالى الذي أحصى كل شيء ولم يفرط فيه من شيء.

قال تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ﴾ [يس: ١٢]

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه، باب القدر، حديث رقم (٤٦٩٩)، ٤/٢٢٥. والحديث صحيح كما روى الإمام النووي عن أبي داود أنه قال: "ذكرت في كتابي الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه ضعف شديد بينته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض" - الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار ص١٢ للنووي.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب القدر - باب قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا - حديث (٦٢٤٥)، ٦/٢٤٤١.

(٣) لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد ص٢١ للمقدسي.

(٤) معارج القبول ٣/٩١٧-٩٤٠، شرح العقيدة الطحاوية ص٢٤٩، ٢٧٤.

وقال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]

الثالثة: أن تؤمن بمشيئة الله تعالى النافذة وقدرته تعالى الشاملة، فمشيئته وقدرته تعالى يجتمعان فيما كان أو سيكون، ويفترقان فيما لم يكن ولا هو كائن.

قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٥]

الرابعة: أن تؤمن بأن الله تعالى خالق كل الأشياء، فهو خالق كل عامل وعمله، وكل متحرك وحركته، وكل ساكن وسكونه، وكل شيء في السموات والأرض فهو خلق له سبحانه وتعالى، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر:٦٢] وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦].

ب – النهي عن الخوض والتنازع في القدر:

يكمن معظم النزاع الواقع في القدر في ما يصدر من العباد من أفعال وليس في جميع الأشياء(١)، ومن هذا النزاع: ما حصل مع الرسول ﷺ لما خرج على أصحابه وهم يتنازعون في القدر، هذا ينزع آية، وهذا ينزع آية، فكأنما فقئ في وجهه حب الرمان، فقال: «أبهذا أمرتم؟ أم بهذا أرسلت إليكم؟! إنما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر، عزمت عليكم ألا تنازعوا فيه(٢)».

لقد غضب النبي ﷺ عندما وجد أصحابه يخوضون ويتنازعون في القدر، فبين لهم أنهم لم يؤمروا بهذا، ولم يرسله الله تعالى ليتنازعوا في القدر، لأنهم

(١) الكليات ص٦٠٧ لأبي البقاء.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه – كتاب القدر باب ما جاء في التشديد في الخوض في القدر – حديث رقم (٢١٣٣)، ٤/٤٤٣. والحديث غريب؛ لقول الترمذي: "وهذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث صالح المري، وصالح المري له غرائب ينفرد بها لا يتابع عليها"– سنن الترمذي صـ٤/٤٤٣.

مخلوقون للطاعة والعبادة، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

وأن سبب هلاك الأمم الخالية إنما كان حين تنازعوا في القدر، وهذا أعظم دليل على عدم الحاجة للخوض والتنازع في القدر، بإثبات قدرة وإرادة ومشيئة العباد في اختيار ما يريدون من الطاعات أو المعاصي.

كما أن التنازع في القدر منشأ كل ضلالة عندهم؛ إذ عنه نشأت مذاهب المجوس والصابئة والقائلين بقدم العالم، وكثير ممن عطلوا الشرائع[(١)]، كما يؤدي - أيضاً - إلى التباغض والتلاعن، واستحلال الحرمات؛ حتى قد يتسلط الأعداء على المتنازعين فيمزقونهم كل ممزق، كما حصل لبني إسرائيل لما خاضوا وتنازعوا في القدر[(٢)].

يقول أبو المظفر السمعاني: «إن سبيل معرفة هذا الباب: التوقيف من قبل الكتاب والسنة، دون محض القياس ومجرد المعقول، فمن عدل عن التوقيف في هذا الباب، ضل وتاه في بحار الحيرة، ولم يبلغ شفاء النفس، ولا وصل إلى ما يطمئن به القلب، وذلك لأن القدر سر من سر الله وعلم من علمه. ضربت دونه الأستار، وكفت عليه الآزار، واختص الله به علام الغيوب، حجبه عن عقول البشر ومعارفهم؛ لما علم من الحكمة. وسبيلنا أن ننتهي إلى ما حد لنا فيه، وأن لا نتجاوز إلى ما وراءه، فالبحث عنه تكلف، والاقتحام فيه تعمق وتهور»[(٣)].

ومن حاول سبر أغواره ضل وانحرف، وصار من المحرومين المخذولين؛ لأنه تعالى قد غيب القدر عن خلقه، ونهاهم عن مرامه، فلا نقول: لِمَ فعل ربنا كذا؟ ولِمَ لم يفعل كذا؟؛ لأنه تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣].

فالواجب علينا أن نقول: بماذا أمرنا الله تعالى؟ لنمتثل لأوامره ونطيعه،

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص٤٢.
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٤/ ٦٣٣.
(٣) الحجة في بيان المحجة ٢/ ٣٠ للأصبهاني.

ونبتعد عن ما نهى عنه، لا أن نقول: لِمَ أمَرنا؟ فنكون من الذين ردوا حكم الكتاب، ومن يرد حكم الكتاب فهو من الكافرين[1].

قال أحد الأعراب: «الناظر في قدر الله كالناظر في عين الشمس، يعرف ضوءها، ولا يختم على حدودها»[2].

ومن حكمة ربنا سبحانه وتعالى ورحمته بنا: أن غيب عنا القدر، فجهلنا به هو راحة لنا، وعلمنا به هو شقاء لنا، فلو أن كل واحد منا علم تاريخ أجله أو كيفية وفاته لأدى ذلك إلى إفساد حياتنا وتعطلها، ولصرنا في محنة وشقاء[3]، لذلك وجب علينا عدم الخوض والتنازع في القدر.

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص٢٤٩.
(٢) العقد الفريد ٢/٢٠٦.
(٣) الإمتاع والمؤانسة ص١٩٥ للتوحيدي.

المبحث الأول
عقيدة الجبر

المطلب الأول
مفهومها وبيانها

قبل أن نتكلم عن عقيدة الجبر - عند فرقة الجبرية - لابد لنا من بيان المعنى اللغوي للجبر.

ففي اللغة يأتي الجبر بمعنى القهر[١] والإكراه[٢].

ويقال: جبرت وأجبرت، أي قهرت وأكرهت[٣]، ويقال: جبرية وجبروت، أي عتو وقهر[٤].

أما معنى الجبر الخالص فهو أن العباد مجبورون ومضطرون في كل أفعالهم وأعمالهم، وأنه لا قدرة ولا استطاعة لهم بها[٥]؛ لأن الفاعل الحقيقي لكل أفعالهم وأعمالهم هو الله تعالى وحده[٦]، الذي تفرد بخلقها وفعلها[٧]، إذ لا فاعل ولا قادر إلا هو سبحانه وتعالى[٨]. أما العباد: فهم في حقيقة الأمر ليسوا فاعلين ولا محدثين ولا مكتسبين لما يصدر منهم من أفعال[٩]، ولا مؤثرين بها أصلاً؛ لأنهم بلا قدرة[١٠]، وبلا حول ولا قوة، ولا فعل لهم بها ألبتة[١١].

---

(١) لسان العرب ٤/١١٥، تاج العروس ١٠/٣٥٦، مادة (ج ب ر).
(٢) مختار الصحاح ١/٣٩، مادة (ج ب ر).
(٣) لسان العرب ٤/١١٥-١١٦، مادة (ج ب ر).
(٤) تاج العروس ١٠/٣٥٦.
(٥) كتاب أصول الدين ص٣٣٣ للبغدادي، الفرق بين الفرق ص٢١١ للبغدادي.
(٦) مقالات الإسلاميين ١/٣٣٨، المواقف ٣/١٧٢ للإيجي.
(٧) الصواعق المرسلة ٣/٩٣١.
(٨) إيثار الحق على الخلق ص١٠٠.
(٩) مدارج السالكين ٣/٤٤٩.
(١٠) الملل والنحل ١/٨٥، فتح الباري ١١/٤٩٠.
(١١) مناهج السنة النبوية ١/٣٩٧.

يقول الجهم بن صفوان: «لا قدرة للعبد ألبتة، والإيمان والكفر من خلق الله في الكافر والمؤمن، وكذلك سائر تصرفه»[(١)].

ويقول أيضاً: «وأنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا الله وحده، وأنه الفاعل»[(٢)].

وهذا ما جعل الجبرية تقول: «الأفاعيل كلها من الله»[(٣)].

بل حتى الإيمان – عندهم – ليس بفعل العبد؛ لأنه لو كان بفعله لاستحق الحمد على ذلك؛ لأنهم يرونه فعل الله تعالى وحده، لذلك استحق سبحانه وتعالى الحمد على ذلك[(٤)].

أما أفعال العبادة الظاهرة فإنها تنسب إليهم على سبيل المجاز، وأنها أفعال اضطرارية منفي عنها تدبير العباد، وليس لها اعتبار أبداً، بل هي لغو لا أصل لها، كحركات المرتعش والعروق النابضة، وكذلك مثل من ينسب فعل حركة الشجرة لنفسها، أو دوران الفلك لنفسه، أو زوال الشمس لنفسها؛ لأن فعل ذلك كله من الله سبحانه وتعالى الذي أثر في الشجرة والفلك والشمس[(٥)].

فهم غير مختارين لأفعالهم وغير ميسيرين لما خلقوا له بل مقسورون ومجبورون حتى جاء أتباعهم من بعدهم فزادوا أن الله تعالى قد كلفهم ما لا يطيقون، كما يكلف المقعد أن يرقى إلى السموات؛ لأن هذا تكليف للعبد بما هو ليس من مقدوره واستطاعته؛ لأنه فعل الله تعالى المتفرد بالخلق؛ لذلك لا يوجد في الكون معصية البتة؛ لأن كل ذلك موافق لإرادته ومشيئته، بل ومما يحبه

---

(١) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص١٩٩ للقاضي عبد الجبار المعتزلي.

(٢) مقالات الإسلاميين ١/٣٩٧.

(٣) خلق أفعال العباد ص١١٤ للبخاري.،)

(٤) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان ١/٩٦.

(٥) مقالات الإسلاميين ١/٣٩٧، كتاب أصول الدين ص٣٣٣، التبصير في الدين ص٩٠، كشف الأسرار ٤/٢٤٥.

تعالى، وإلا كيف يريد ويشاء ما لا يحبه ولا يرضاه[١]، فلو كان لا يريده ولا يشاؤه لمنعنا إياه[٢].

ومعنى أن أفعال العباد تصدر عنهم على سبيل المجاز، هو أن الله تعالى وحده هو الفاعل الحقيقي لكل فعل، لأنه سبحانه وتعالى وحده هو القادر، وأنه تعالى قد خلق للعباد قوة كان بها فعلهم، ثم خلق لهم إرادة واختياراً لهذا الفعل، مثلما خلق سبحانه وتعالى الطول والقصر والألوان التي صار الواحد منهم بها طويلاً أو قصيراً أو متلوناً[٣].

فالمخلوقات كلها تحت المشيئة المحضة لله تعالى الخالية من الحكمة والأسباب المرجحة لمثل على مثل بغير مرجح؛ لذلك انتفت عنها القوى والطبائع والغرائز والأسباب[٤]، وهذا ما جعل الجبرية منكرين للأسباب والحكمة والتعليل[٥].

فمثلاً: النار سلبت منها قوة الإحراق، والسم سلب منه قوة الإهلاك، والعين سلبت منها قوة الإبصار، والأذن سلبت منها قوة السمع، والأنف سلبت منه قوة الشم، لأن الله سبحانه وتعالى هو الذي أحدث الإحراق والإهلاك والإبصار والسمع والشم عند ملاقاة هذه الأجسام، لا بطبعها والقوى التي فيها[٦].

حتى توحيد الله تعالى وطاعته ليس سبباً للنجاة من النار ودخول الجنة، وكذلك الشرك والكفر والذنوب ليست سبباً للبعد عن الجنة ودخول النار، بل الحقيقة أنه لا حكمة ولا أسباب، بل كلها بمحض المشيئة الإلهية التي تحكم بدخول الجنة أو دخول النار، بطريقة الاقتران العادي، فعند وجود المقترن الأول يوجد معه المقترن الثاني من غير تسبب أو اقتضاء[٧].

---

(١) شفاء العليل ص٤-٥.
(٢) لباب التأويل في معاني التنزيل ٢/١٩٧.
(٣) مقالات الإسلاميين ١/٣٣٨، شرح العقيدة الطحاوية ص٤٣٦.
(٤) مدارج السالكين ٣/٤٤٩.
(٥) أحكام أهل الذمة ٢/١١٢٦.
(٦) مدارج السالكين ٣/٤٩٥.
(٧) مدارج السالكين ٣/٤٩٥-٤٩٦.

لذلك فالعباد يعاقبون بدخول النار على أمور لم تكن من صنعهم ولا من فعلهم[١]، بل من فعله تعالى.

لأن القول بخلاف ما سبق يعتبر-عند الجبرية- منافياً للتوحيد عندهم، إذ يعتقدون أن التوحيد هو أن أفعال العباد ليست فعلاً ولا كسباً ولا إرادة لهم، بل هي نفس فعل الله تعالى، لأنه فاعلها وحده[٢]، وهي مخلوقة ومفعولة منه، فهي خلقه وفعله سبحانه وتعالى بإرادته ومشيئته[٣].

يقول الجبرية: «القول بالجبر لازم لصحة التوحيد ولا يستقيم التوحيد إلا به؛ لأنا إن لم نقل بالجبر أثبتنا فاعلاً للحوادث مع الله، إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل، وهذا شرك ظاهر، لا يخلص منه إلا القول بالجبر»[٤].

ومعنى خلقه أي تقديره، فلفظ الخلق يأتي بمعنى التقدير؛ لأن أصل الخلق هو التقدير، فهو سبحانه خالق باعتبار تقدير الأشياء وإيجادها[٥].

فالقبائح والرذائل هي خلق و فعل الله تعالى، والظلم والجور هو حكمه[٦].

يقول ابن تيمية: «ولا ينزهونه عن ظلم يمكنه فعله، ولا فرق عندهم بالنسبة إليه بين ما يقال: هو عدل وإحسان، وبين ما يقال: هو ظلم»[٧].

وكذلك الشرور: هي مخلوقة ومفعولة له تعالى؛ لأنها خلقه وفعله بإرادته ومشيئته[٨].

وهذا ما جعل الجهم بن صفوان يخرج إلى المرضى المصابين بالجذام والعاهات ويقول لهم: أرحم الراحمين يفعل مثل هذا، نافياً اتصاف الله تعالى

---

(١) شفاء العليل ص٤٩.
(٢) الصواعق المرسلة ٣/٩٣١.
(٣) شفاء العليل ص٢٦٩.
(٤) شفاء العليل ص١٣٩.
(٥) إيثار الحق على الخلق ص٢٩٤، شرح العقيدة الطحاوية ص١٤١)
(٦) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان ١/٩٦.
(٧) منهاج السنة ٣/٤٠.
(٨) شفاء العليل ص٢٦٩.

بالرحمة، وزاعماً أن الله تعالى يفعل بلا حكمة، وأنه ليس ثمة إلا مشيئة محضة خالية من كل حكمة وسبب(١).

فكل الصفات والأفعال التي لا تليق بجلاله سبحانه وتعالى مما يتنزه ويتعالى عنها، وكل ما حرمه تعالى على نفسه، فهي جائزة عليه سبحانه وتعالى(٢)، بل إنه تعالى لا ينزه عن فعل القبائح، وكل ممكن لا يقبح منه(٣).

يقول الماتريدي: «فحملت الجبرية كل قبيح وذميم جل الله تعالى من أن يكون ذلك وصف فعله»(٤).

إذن، فالجبرية يرون أن الله تعالى هو الخالق والفاعل لكل أفعال العباد التي أخرجوها عن أن تكون فعلاً لهم، وهذا ما جعلهم يقولون: إن الكون كله: قضاءه وقدره، وطاعاته، ومعاصيه وخيره، وشره محبوب، وخلق وفعل له تعالى(٥).

وهذا أدى إلى عدم إثباتهم لقدرة العبد ومشيئته، مما جعلهم يفرطون بالطاعات والعبادات، بل بالشريعة كلها، لأنهم دفعوا ذلك بالقدر، مما أدى إلى تركهم وتفريطهم بالواجبات(٦).

لذلك قال اللالكائي: «الإيمان بالقدر دون العمل بالشريعة هو مذهب الجبرية»(٧).

المطلب الثاني
أصلها ونشأتها

أما أصل ونشأة القول بالجبر في البيئة الإسلامية فترجع إلى أصول وأقيسة عقلية فاسدة، وهي أن معظم القائلين بالجبر قد أنكروا الحكمة والتعليل

(١) منهاج السنة ٣/٣٢.
(٢) مفتاح دار السعادة ٢/٩٣.
(٣) شفاء العليل ص٢٢٠.
(٤) التوحيد ص٢٨٤ للماتريدي.
(٥) مدارج السالكين ١/٢٥١.
(٦) مجموع الفتاوى ٢٠/١٠٤.
(٧) الإبانة عن عقيدة الفرقة الناجية ١/١٥٥.

والأسباب في أفعال الله تعالى، وأنها من غير حكمة ولا مصلحة، بل كل الممكنات جائزة على الله تعالى، كأن يفعل كل شيء، بأن يخالف ما أمر به، ويأمر بما نهى عنه، فعنده تعالى الأمور كلها متساوية، لا فرق بين ما يأمر به وما ينهى عنه، وإن ما يحسن لا لذاته بل لأمره، وما يقبح لا لذاته بل لنهيه، وأنه ما ثمة إلا إرادة ومشيئة محضة[١].

كذلك ساووا بين المشيئة والإرادة الكونية، وبين المحبة والرضا، وهذا الذي أدى إلى اختلاف الناس إلى آراء متباينة ثم تفرقهم، ومن هؤلاء: فرقة الجبرية التي لم تفرق بين ما يحبه الله ويرضاه، وبين ما يشاءه ويريده سبحانه وتعالى من الأفعال، إذ اعتقدوا تلازمهما، وأن ما يريده الرب تعالى هو عين ما يحبه ويرضاه، مما أدى إلى الاعتقاد بأن العباد مجبورون عليها، وأنها ليست من أفعالهم؛ لكونها محبوبة ومرضية من قبل الله تعالى، وفي نفس الوقت هم مأمورون بالرضا بها واستحسانها، وعدم استقباحها وإنكارها، لأنهم يرون أن الله تعالى لا يعقل منه أن يكون مريداً لأمر وهو لا يرضاه ولا يحبه، وإلا كيف يشاؤه ويوجده[٢].

يقول ابن القيم عن التسوية بين المشيئة والإرادة وبين المحبة والرضا: «هذا أصل عقيدة القدرية الجبرية المنكرين للحكم والتعليل والأسباب وتحسين العقل وتقبيحه، وأن الأفعال كلها سواء»[٣].

أما قبل رسالة الإسلام فقد كان الجبر موجوداً؛ إذ كان كفار وفساق الأمم الخالية يتنازعون في القدر مما أدى إلى نشأة مذاهب المجوس والصابئة ومعطلة الشرائع[٤]، وكان الخائضون في القدر يبررون طغيانهم وفجورهم ومخالفتهم وتكذيبهم لآيات الله تعالى التي جاء بها الأنبياء عليهم السلام

---

(١) الصواعق المرسلة ٤/ ١٥٥٠، شفاء العليل ص١٠٢، ١٦٠.

(٢) مدارج السالكين ٣/ ٢٢٨-٢٥٢، شرح العقيدة الطحاوية ص٢٥١-٢٥٢، توضيح المقاصد في تصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم ١/ ١١٤.

(٣) مدارج السالكين ٣/ ٢٢٨.

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم ص٤٢ - ٤٣.

بالجبر، متذرعين بأن الله تعالى أجبرهم بإرادة الكفر والفسق والفجور الذي هم فيه[(١)].

ويؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۖ﴾ [يونس: ٣٩][(٢)] أي كفار الأمم الخالية من قبل مشركي قريش[(٣)]، كما سنرى.

ومن الأمم الخالية: اليهود أهل الكتاب الذين كان منهم من يقول بالجبر كفرقة القرائيين المخالفين لفرقة الربانيين القدرية، والخلاف بين القرائيين الجبرية والربانيين القدرية كالخلاف بين الجبرية والقدرية في البيئة الإسلامية[(٤)]، وكذلك النصارى الذين عرفوا الجبر قبل المسلمين[(٥)].

وقد أدى اختلاف اليهود في القدر إلى تباغضهم وتنازعهم حتى مزقهم أعداؤهم، وهذا ما يؤكده قول ابن عباس رضي الله عنهما: «إن بني إسرائيل كانوا على شريعة ومنهاج، ظاهرين على من ناوأهم حتى تنازعوا في القدر، فلما تنازعوا وتباغضوا وتلاعنوا واستحل بعضهم حرمات بعض، فسلط عليهم عدوهم، فمزقهم كل ممزق»[(٦)].

أما عرب الجاهلية فقد كانوا قدرية جبرية يحتجون بمشيئة الله تعالى، ويتمسكون بها في تبرير إقدامهم على الكفر والشرك، بأن الله تعالى شاء منهم الكفر والشرك؛ لأنه تعالى لو شاء أن لا يكفروا ولا يشركوا لمنعهم، مما يعني أنهم معذورون؛ لأن الله تعالى مريد لهذا الكفر والشرك الذي امتنعوا عن تركه لمشيئته وإرادته تعالى[(٧)].

وهذا ما جعل مشركي قريش يخاصمون ويجادلون النبي ﷺ في القدر[(٨)]،

---

(١) تفسير الطبري ٨/٧٨، تفسير البغوي ٢/١٣٩.
(٢) تفسير البغوي ٢/١٣٩.
(٣) تفسير البغوي ٢/١٣٩، تفسير القرطبي ٧/١٢٨.
(٤) الملل والنحل ١/٢١١-٢١٢.
(٥) دروس في تاريخ الفلسفة ص٥٦.
(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٤/٦٣٣.
(٧) التفسير الكبير ١٣/١٨٥، لباب التأويل في معاني التنزيل ٢/١٩٨.
(٨) فتح الباري ١١/٤٧٨، تفسير الطبري ٢٧/١١٠.

إذ احتجوا بأنهم مجبورون على الكفر والشرك، فقال عنهم الله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: ١٤٨][١].

يقول الطبري عن حجة مشركي قريش في قولهم: «أن الله تعالى رضي منا ما نحن عليه من عبادة الأوثان والأصنام واتخاذ الشريك له في العبادة والأنداد»[٢].

وقد قال الله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، أي يا محمد، قل لمشركي قريش المحتجين بأن شركهم بمشيئة الله وبرضاه: هل عندكم من كتاب أو حجة من الله تعالى في شرككم وتحريمكم ما حرمتم[٣].

كذلك حملوا ذنوبهم وموبقاتهم وفواحشهم على الله تعالى بأنه أجبرهم عليها ولو كان كارهاً لها لنقلهم عنها، فقال تعالى واصفاً حالهم وراداً عليهم: ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدۡنَا عَلَيۡهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَاۗ قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨][٤].

هذه هي حكاية الله تعالى عن مشركي قريش بأن صريح قولهم هو الجبر الذي أورده تعالى في معرض ذمهم وتقبيح فعلهم[٥]، الذي كان مضاهياً لكذب الأمم الخالية من قبلهم[٦]، كما أخبر سبحانه وتعالى في قوله: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۖ﴾ [يونس:٣٩].

وهؤلاء جميعاً سلفهم وقدوتهم: هو إبليس الذي يعتبر أول من احتج

(١) تفسير السمرقندي ١/ ٥١٠.
(٢) تفسير الطبري ٨/ ٧٨.
(٣) تفسير الطبري ٨/ ٧٩، تفسير البغوي ٢/ ١٤٠، لباب التأويل في معاني التنزيل ٢/ ١٩٨.
(٤) تفسير القرطبي ٧/ ١٨٧.
(٥) التفسير الكبير ١٣/ ١٨٥، تفسير القرطبي ٧/ ١٢٨.
(٦) تفسير البغوي ٢/ ١٣٩.

بالقدر والجبر في قوله: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ [الحجر: ٣٩] فتبعته الجبرية في هذا الاحتجاج، فقالوا: لا قدرة ولا مشيئة لنا، بل نحن مجبورون على أفعالنا[١].

يقول ابن تيمية: «قال بعض الشيوخ: وإبليس أصر واحتج بالقدر، فمن تاب من ذنبه أشبه أباه آدم، ومن أصر واحتج بالقدر أشبه إبليس»[٢].

لذلك كان إبليس هو أول مخلوق قال بالجبر، ثم تبعته القدرية الجبرية من كل ملة ودين على مر التاريخ.

وفي أواخر عهد الصحابة رضي الله تعالى عنهم، ظهرت بدعة الخوض في القدر، إذ كذب القدرية بعلم وبمشيئة الله تعالى في جعلهم أفعال العباد مردودة إلى مشيئتهم، وأن الله تعالى ليس له إرادة ولا مشيئة، إذ أثبتوا في ملك الله تعالى ما لا يريده ولا يشاؤه، ثم بعد ذلك ظهرت الجبرية زاعمين نفي الفعل والقدرة والاختيار عن العباد، لذلك لا حكم عليهم، لأنهم مجبورون[٣].

وممن قيل: أنه أول من تكلم في القدر معبد الجهني أو أبو الأسود الدؤلي أوغيرهما، وذلك عندما احترقت الكعبة فقال أحدهما: هذا من قضاء الله تعالى، فرد عليه الآخر فقال: ما هو من قضائه، وهذا كان في أواخر زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم[٤]، ويعتبر أول شرك ظهر في الإسلام[٥]، كما كان للفتن دور عظيم في اشتداد الخوض به[٦].

يقول ابن القيم رحمه الله: «وأول بدعة ظهرت في الإسلام بدعة القدر»[٧].

ومسالك تأثر الخائضين في القدر يغلب عليها التأثر باليهود، إذ كثير من الجبرية قد أخذ طريقته من طريقة اليهود، وذلك أن منهم: من كان يتردد على

---

(١) تفسير القرطبي ٧/ ١٨٧.
(٢) منهاج السنة ٣/ ٢٧.
(٣) جزء في التمسك بالسنن للذهبي ص٢٦، شفاء العليل ص٣.
(٤) فيض القدير بشرح الجامع الصغير ١/ ٢١٣.
(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٤/ ٦٢٤.
(٦) تاريخ المذاهب الإسلامية ص١٠١.
(٧) اجتماع الجيوش الإسلامية ص١٣٦.

اليهود ويراجعهم ليتعلم الشبهات التي يفتنون بها عوام المسلمين[١]، كالجعد بن درهم[٢] الذي تلقى الجبر عن أحد يهود الشام، ثم نشره في البصرة، ثم تلقاه عنه تلميذه الجهم بن صفوان،[٣] فضلاً عن أن يكون قد اتصل سند تأثر الخائضين بالجبر بمن عاصر مشركي قريش من القدرية الجبرية.

وهذا يدعمه قول ابن تيمية بأن حقيقة قول القدرية الجبرية الجهمية هو من جنس قول مشركي قريش[٤].

مما يعني تأثر الجهم بن صفوان كان بهذه المؤثرات المتعددة من موروثات يهودية وعربية جاهلية، وغيرها من المؤثرات التي لوثت المحيط والمناخ الذي كان يعيش فيه الجهم، فضلاً عن تأثره بالجعد بن درهم كما ذكرنا.

إلا أن الجهم بن صفوان قد تأثر – أيضاً – بوجوده في خراسان التي ترعرع مذهب الجبر فيها؛ لكثرة ما كان يتطرق إليه أتباع الزرادشتية والمانوية في بحث أفكارهم ومجادلاتهم في الجبر، مما جعل خراسان أرضاً خصبة وصالحة لنشر عقيدة الجبر والدعوة إليه[٥]، بل حتى أن الفرس المجوس كانوا يبررون نكاحهم لمحارمهم من البنات والأخوات بأنه من قضاء الله وقدره محتجين بذلك بالقدر وأنهم مجبورون على ذلك[٦].

وهذا ما أدى إلى اعتبار الجهم بن صفوان من متقدمي الجبرية كما يصفه ابن تيمية[٧].

---

(١) التبصير في الدين ص١٢٧.

(٢) الذي كان يأخذ مقالاته عن إبان بن سمعان عن طالون بن أخت لبيد بن الأعصم عن اليهودي الذي سحر النبي ﷺ. مجموع الفتاوى ٥/ ٢٠.

(٣) تاريخ الجدل ص١٨١-١٨٢ لأبي زهرة.

(٤) مجموع الفتاوى ٨/ ٣٥٣.

(٥) تاريخ الجدل ص١٨٢ لأبي زهرة.

(٦) كتاب المنية والأمل ص١٠ لابن المرتضى، تاريخ المذاهب الإسلامية ص١٠١ لأبي زهرة.

(٧) درء تعارض العقل والنقل ٩/ ٤٩.

ومع كون الجهم بن صفوان من متقدمي الجبرية إلا أن ذلك لم يمنع من وجود معاصرين له قالوا بالجبر وقتلوا قبله، كغيلان الدمشقي الذي قتله أمير المؤمنين هشام بن عبد الملك رحمه الله لما أنكر على غيلان احتجاجه بالجبر وخوضه بالقضاء والقدر، حتى احتج عليه عمر بن عبد العزيز رحمه الله بالمشيئة الإلهية بقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الإنسان: ٣٠] فأظهر غيلان اللامبالاة وعدم الالتفات لهذه الآية، فدعا عليه عمر بن عبد العزيز: «اللهم إن كان كاذباً فاقطع يده ورجله ولسانه واضرب عنقه»، ومع ذلك عاند غيلان وطلب من أمير المؤمنين هشام بن عبد الملك أن يبعث له من يحاجه بالقدر، فإذا حجَّه فلينفذ دعوة عمر بن عبد العزيز رحمه الله به، فأرسل هشام رحمه الله للإمام الأوزاعي وحكى له ما حصل من جداله وخوضه بالقدر، فلما قدم الإمام الأوزاعي التفت لغيلان وقال له: سأسألك ثلاثة أسئلة، أولها: هل علمت أن الله تعالى أعان على ما حرم؟ فقال غيلان: ما علمت، وعظمت عنده، والسؤال الثاني: هل علمت أن الله تعالى قضى على ما نهى؟ فقال غيلان: حال دون ما أمر، ما علمت، فقال الأوزاعي عن غيلان: هذا مرتاب من أهل الزيغ.

عندها أمر أمير المؤمنين هشام بن عبد الملك بتنفيذ دعوة عمر بن عبد العزيز، فأمر بقطع يده ورجله، وضرب عنقه ثم صلبه، وبعدها ألقى به في الكناسة(١).

وفي صلب غيلان الدمشقي بعد أن قطعت يده ورجله وضرب عنقه من قبل أمير المؤمنين هشام بن عبد الملك بدعوة عمر بن عبد العزيز رحمهما الله، لأعظم دليل على بطلان اتهام الخلافة الأموية أو الأمويين بـأنهم كانوا يفرضون عقيدة الجبر على الأمة، بل الحقيقة أنهم كانوا محاربين لها، والدليل قتلهم لدعاة الجبرية كغيلان الدمشقي والجهم بن صفوان وشيخه الجعد بن درهم

---

(١) العقد الفريد ٢/٢٠٥-٢٠٦، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ٢/ ٢٠٠، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٤/٧١٧-٧١٩ للألكائي.

وغيرهم؛ لذلك لابد من تحري الحقيقة دون اتهام الآخرين بتهم لم يفعلوها، كما هو زعم القاضي عبد الجبار المعتزلي فيما افتراه من أن الجبر نشأ في بني أمية وملوكهم، بل أورد أقوال من يزعم حدوث رأي المجبرة من سيدنا معاوية رضي الله عنه(١)، وغيره من المعاصرين كالدكتور علي سامي النشار(٢)، الذين اتهموا الخلافة الأموية برعاية الجبر وفرضه على المخالفين لتبرير سلطانهم وحكمهم على الأمة، مع أن الخلافة الأموية هي دولة التابعين الذين تربوا على يد الصحابة رضي الله عنهم، ومؤسسها خال المؤمنين سيدنا معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، فكيف يقولون بالجبر وهو كفر مناقض للتوحيد؟!!

المطلب الثالث
فرق الجبرية

كان للقول بالجبر العديد من الفرق التي اشتهرت به حتى صار علماً لها، ويغلب على مذهبها، وقد قسمت كل فرقة من فرق الجبرية باسم مؤسسها، وأهم هذه الفرق هي: الجهمية، والنجارية، والضرارية، والبكرية. وسنبينها كالتالي:

أولاً: الجهمية(٣) نسبة إلى الجهم بن صفوان الراسبي أبو محرز، مبتدع ضال، تتلمذ على يد الزنديق الجعد بن درهم، وقد ظهرت بدعه وضلالاته وكفرياته بترمذ، وصدر عنه شرور عظيمة زرعها في أذهان وقلوب الناس، كقوله بالجبر والاضطرار، ونفي الاستطاعة والقدرة مطلقاً، وأن الفاعل الحقيقي لأفعالنا كلها هو الله تعالى، وأن نسبتها إلينا على سبيل المجاز؛ ولأنه تعالى لا يفعل لحكمه وما ثمة إلا مشيئة محضة، لذلك كان يقول للمصابين بالجذام: «أرحم الراحمين يفعل مثل هذا، نافياً أن تكون لله تعالى صفة الرحمة وأن أفعاله وأوامره لا تختص بالحكمة».

---

(١) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص١٤٣-١٤٤ للقاضي عبد الجبار المعتزلي.

(٢) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١/٢٣٢ للنشار.

(٣) مقالات الإسلاميين ١/٣٣٨، الفرق بين الفرق ص٢١١-٢١٢، الملل والنحل ١/٨٦-٨٨، منهاج السنة ٣/٣٢، بيان تلبيس الجهمية ص٢٧٧، التبصير في التدين ص٩٠-٩١، ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢/١٥٩للذهبي.

وقال بفناء الجنة والنار، وأن الإيمان بالله تعالى يكون بمعرفته فقط، أما الكفر به فهو عدم معرفته تعالى والجهل به.

كما زعم أن علم الله تعالى حادث، وأنه تعالى لا يعلم بالشيء إلا بعد وقوعه، وإن كلامه تعالى محدث، كما نفى صفات الله تعالى وأنكرها متذرعاً بدعوى التنزيه، ويوجد لديه موافقات مع المعتزلة في بعض المسائل.

وقد اتفقت الأمة كلها على تكفيره، وفضلاً عن عقائده الكفرية وبدعه الضالة أكان يخرج بحمل السلاح مقاتلاً السلطان مع سريج بن الحارث على والي الخلافة الأموية نصر بن سيار، حتى قتله سلم بن أحوز المازني بأمر نصر بن سيار بمرو سنة ١٢٤هـ، أواخر عهد الخلافة الأموية.

ثانياً: النجارية(١) نسبة إلى الحسين بن محمد النجار أبو عبد الله، المبتدع الضال، أحد متكلمي المجبرة، وتسمى فرقته أيضاً بالحسينية.

وافق أهل السنة في مسائل ووافق المعتزلة القدرية في مسائل أخرى، وله بدع وضلالات اجتمع عليها أتباعه النجارية، منها:

- أن الإيمان عندهم هو مجرد المعرفة بالله تعالى وبرسله، وبما فرضه الله تعالى مما أجمعت عليه الأمة، والخضوع والاستسلام لله، والإقرار باللسان، أما من عرف ذلك ولم يقر بلسانه أو جهل بعد إقامة الحجة عليه فهو كافر.
  كما أن الإيمان يزيد وينقص، وخصلة من خصال الإيمان هي عبارة عن طاعة، ولا تكون إيماناً، وناقض نفسه بقوله أن الإيمان هو التصديق، وهذا ما أدى إلى قوله بالإرجاء.
- وأن الأعراض إذا اجتمعت تكون جسماً أو جواهر، وهذا خطأ واضح لكون الأعراض لا تكون قائمة بنفسها، خلافاً للأجسام والجواهر التي لا تكون إلا قائمة بنفسها.

---

(١) مقالات الإسلاميين ١/٣٤٠، الفرق بين الفرق ص٢٠٧-٢١١، الفهرست ص٢٥٤، التبصير في الدين ص٨٦-٨٧، الملل والنحل ١/٨٨-٩٠، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٦٨-٦٩.

- أما بالنسبة لكلام الله تعالى فقد جعله جسماً وعرضاً، إذ عندما يُكتب كلام الله فهو جسم، وعند قراءته يكون عرضاً، ولو كتب كلام الله تعالى بالدم المسفوح لأصبح هذا الدم هو كلام الله تعالى.

وله مناظرات ومجادلات مع خصومه، حتى كانت إحداها سبباً في وفاته، وهي تناظره مع النظَّام المعتزلي الذي بعد أن أفحمه رفسه وقال له: «قم أخزى الله من ينسبك إلى شيء من العلم والفهم»، ثم انصرف أبو الحسن النجار متألماً محموماً، فكانت تلك المناظرة علته التي مات بسببها.

وقد اختلفت النجارية فانقسمت إلى العديد من الفرق، إلا أن أشهرها فرقة البرغوثية المنسوبة إلى محمد بن عيسى الملقب ببرغوث الذي وافق الحسين النجار في أغلب ما ذهب إليه وخالفه في بعض المسائل.

وفرقة الزعفرانية المنسوبة إلى الزعفراني من أهل الري صاحب العبارات المتناقضة في كلامه.

وفرقة المستدركة وهم فرع من الزعفرانية، وتسميتهم بالمستدركة نسبة إلى أنهم استدركوا ما فات على أسلافهم.

ثالثاً: الضرارية(١) نسبة إلى ضرار بن عمرو الكوفي، المبتدع الضال، أخذ الاعتزال عن واصل بن عطاء رأس المعتزلة ثم اختلف معه وترك الاعتزال، فكان له موافقات مع أهل السنة في بعض المسائل، والمعتزلة القدرية في مسائل أخرى هي تأثره بواصل بن عطاء، كما وافق الحسين بن محمد النجار في زعمه أن الأجسام لا تخلو من الأعراض؛ مما جعله يرى أن الأعراض مجتمعة هي التي يتكون منها الجسم.

وله آراء منكرة انفرد بها، منها:

---

(١) مقالات الإسلاميين ١/٣٣٩-٣٤٠، الفرق بين الفرق ص٢١٣-٢١٤، الملل والنحل ١/٩٠-٩١، التبصير في الدين ص٨٨-٨٩، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٦٩.

- أن المؤمنين في يوم القيامة يرون الله تعالى بحاسة سادسة في يوم القيامة، وقد تابعه على هذا القول حفص الفرد من المجبرة.
- طعنه بحرف عبد الله بن مسعود وحرف أبي بن كعب رضي الله عنهما، منكراً أنهما نزلا من عند الله تعالى، بل وحكم بالضلالة على هذين الصحابيين الجليلين فيما جمعا من القرآن.
- تشكيكه بإيمان المسلمين جميعاً؛ ظاناً أنهم قد يضمرون الشرك والكفر والكذب في سرائرهم.
- قصده من اعتقاده بأن الله تعالى عالم قادر حي أي أنه ليس بجاهل، وليس بعاجز، وليس بميت، نافياً عن الله تعالى أن تكون لذاته أي صفة، وقد طبق ذلك على سائر صفات الله تعالى.
فطريقته هذه ليس فيها فائدة أو إثبات لأي معنى، وبما أن العرض ليس جاهلاً ولا عاجزاً ولا ميتاً، فهذا يقتضي أن يكون العرض عالماً قادراً حياً.
- أما في الإمامة فيقدم النبطي على القرشي؛ لإمكان خلع النبطي؛ لقلة عدده وضعفه عند مخالفته للشريعة، خلافاً للقرشي ذي الشوكة.

رابعاً: البكرية(١) نسبة إلى رجل اسمه بكر بن أخت عبد الواحد بن زيد البصري، مبتدع ضال.

أما خاله عبد الواحد بن زيد فهو من شيوخ الصوفية، وممن اتفق الجمهور على ضعفه وترك أحاديثه، وله آراء منكرة وضالة.

وبكر هذا كان في زمان النظَّام المعتزلي، إذ وافقه على أن الإنسان هو الروح لا الجسد الذي تسكنه الروح، ولبكر هذا آراء منكرة، وضلالات انفرد بها، وقد كفرته الأمة عليها، منها:

---

(١) مقالات الإسلاميين ١/٣٤٢-٣٤٣، الفرق بين الفرق ص٢١٢-٢١٣، التبصير في الدين ص٩٢، طريق الهجرتين ص٢٤٩، الفروع وتصحيح الفروع ٣/١٠٠، اعتقادات فرق المسلمين المشركين ص٦٩.

- أن الله تعالى يخلق صورة في يوم القيامة ليراه العباد ويكلمهم من هذه الصورة.
- وله تناقضات منها أنه يحكم على مرتكب الكبيرة من أهل القبلة بالنفاق، وأنه عابد للشيطان، ويخلد مع المنافقين في دركات جهنم، ثم بعد ذلك يناقض نفسه ويقول: إنه مؤمن مسلم!!
- زعمه أن عليًّا وطلحة والزبير رضي الله عنهم، قد كفروا لذنوبهم التي صاروا بها مشركين، إلا أنه يناقض نفسه ويقول: إنهم مع كفرهم وشركهم إلا أن الله تعالى يغفر لهم، لأنه تعالى قد اطلع على أهل بدر وقال: «اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»(١).
- اعتقاده أن الأطفال في المهد لو أحرقوا أو قطعوا لا يشعرون بالألم؛ حتى لو صاحوا وبكوا، وهذه من ترهات عقله.
- تحريمه أكل الثوم والبصل، وأن قرقرة البطن تنقض الوضوء... إلخ.

وآراؤه هذه من أعظم الأدلة على ضلاله وكفره وسخافة عقله وجنونه، لمخالفته بديهيات العقول.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه - باب في الخلفاء - حديث رقم ٤٦٥٤٠، ٢١٣/٤، والحديث صحيح كما روى الإمام النووي عن أبي داود كما ذكرنا.

المبحث الثاني
أهم الحجج والأدلة عند القائلين بالجبر وأهم الردود عليها

المطلب الأول
أهم حجج وأدلة القائلين بالجبر

احتج القائلون: بأن العباد مجبورون على أفعالهم، وأنه لا قدرة ولا استطاعة لهم بها ألبتة، وبأنها كلها أفاعيل من الله تعالى لا صنع لهم بها، بالكثير من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تثبت لله سبحانه وتعالى في أفعال عباده المشيئة والإرادة والإضلال والهداية وتقليب القلوب والإغواء والإغراء، والكتابة في اللوح المحفوظ والخلق والإذن منه سبحانه وتعالى، وعمدتهم في هذه الحجج والأدلة هو فهمهم السقيم الذي أدى بهم إلى الزعم بأن هذه الآيات والأحاديث حجة ودليل على الجبر، وأن العباد ليس لهم اختيار ولا مشيئة في أفعالهم، فمن هذه الآيات القرآنية الكريمة:

- قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔاۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡۚ﴾ [المائدة:٤١]
- وقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجٗا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِۚ﴾ [الأنعام:١٢٥]
- وقوله تعالى: ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ وَإِن يُرِدۡكَ بِخَيۡرٖ فَلَا رَآدَّ لِفَضۡلِهِۦۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۚ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧]
- قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكُواْۗ﴾ [الأنعام: ١٠٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُۖ﴾ [الأنعام: ١٣٧]
- قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ [النحل: ٩٣]

- قوله تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيۡكُمۡ أَنۡ هَدَىٰكُمۡ لِلۡإِيمَٰنِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧]
- قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الإنسان: ٣٠]
- قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلۡفَضۡلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢٩]
- قوله تعالى: ﴿قُلۡ فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]
- قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهۡتَدِيَ لَوۡلَآ أَنۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُۖ﴾ [الأعراف: ٤٣]
- قوله تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُۖ وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [الأنعام: ٣٩]
- قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُۚ﴾ [الأعراف: ٣٠]
- قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعۡ مَنۡ أَغۡفَلۡنَا قَلۡبَهُۥ عَن ذِكۡرِنَا﴾ [الكهف:٢٨]
- قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ أَكِنَّةً أَن يَفۡقَهُوهُ وَفِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٗاۖ وَإِن تَدۡعُهُمۡ إِلَى ٱلۡهُدَىٰ فَلَن يَهۡتَدُوٓاْ إِذًا أَبَدٗا﴾ [الكهف: ٥٧]
- قوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]
- قوله تعالى: ﴿وَقَيَّضۡنَا لَهُمۡ قُرَنَآءَ فَزَيَّنُواْ لَهُم﴾ [فصلت: ٢٥]
- قوله تعالى: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١]
- قوله تعالى: ﴿ كَانَ ذَٰلِكَ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَسۡطُورٗا﴾ [الإسراء: ٥٨]
- قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفۡسٍ أَن تُؤۡمِنَ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ١٠٠]
- قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]
- قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ﴾ [الأعراف: ٥٤]
- قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾ [القمر: ٤٩]

- قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰۚ﴾ [الأنفال: ١٧]
- قوله تعالى: ﴿كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦]
- قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ٩٦]
- قوله تعالى: ﴿وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ﴾ [هود: ٤٠]
- قوله تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٨]
- قال تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ [الأنفال: ٢٤]

أما الأحاديث النبوية الشريفة فمنها:

- قال رسول الله ﷺ: «كتب الله مقادير الخلائق كلها قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء»(١).
- قال رسول الله ﷺ: «احتج آدم وموسى، فقال له موسى: أنت آدم الذي أخرجتك خطيئتك من الجنة، فقال له آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته وبكلامه ثم تلومني على أمر قد قدر علي قبل أن أُخلق، فحج آدمُ موسى»(٢).
- قال رسول الله ﷺ: «وكل الله بالرحم ملكاً يقول: يا رب، نطفةٌ، يا رب، علقةٌ، يا رب مضغةٌ، فإذا أراد أن يقضي خلقهُ قال: أذكر أم أنثى؟ شقي أم سعيد؟ فما الرزق والأجل؟ فيكتب في بطن أمه»(٣).
- قال رسول الله ﷺ: «كل شيء بقدر، حتى العجز والكيس»(٤).

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه – كتاب القدر – باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام – حديث رقم (٢٦٥٣)، ٤/ ٢٠٤٤.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه – كتاب القدر – باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام حديث رقم (٢٦٥٢)، ٤/ ٢٠٤٤.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه – كتاب الحيض – باب مخلقة وغير مخلقة– حديث رقم (٣١٢)، ١/ ١٢١.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه – كتاب القدر – باب كل شيء بقدر– حديث رقم (٢٦٥٥)، ٤/ ٢٠٤٥.

- قال رسول الله ﷺ: «سددوا وقاربوا فإنه لا يدخل أحداً الجنة عملُه، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله بمغفرة ورحمة»[١].
- قال رسول الله ﷺ: «لا ومقلب القلوب»[٢].
- وفي نفي الحكمة والتعليل والأسباب عن أفعال الله تعالى احتجوا بقوله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣] كما هو قول ابن القيم عنهم بخصوص هذه الآية: «فجعلها الجبرية ملجأً ومعقلاً في إنكار حكمته وتعليل أفعاله بغاياتها المحمودة وعواقبها السديدة»[٣].
- كما احتجوا باختلاف الإرادة بين الله تعالى والعباد، فلو كان الله تعالى يريد تحريك جسم والعبد يريد تسكينه، فهناك عدة احتمالات ممتنعة ومستحيلة، كأن تمتنع إرادة كل منهما، وهذا محال، لأن امتناع إرادة أحدهما هو وجود إرادة الآخر، مما يعني أن امتناعهما معاً هو وجودهما معاً، وهذا محال، أو أن تقع إرادة كل منهما أو أحدهما، وهذا محال وباطل؛ لتساوي القدرتين بين الله تعالى وعباده في الاستقلال بالتأثير في المقدور[٤].

واحتجوا – أيضاً – بأن الله تعالى فعال، ليس كمثله شيء، ولا يشبهه شيء من مخلوقاته؛ لذلك وجب أن يكون وحده الفعال، وأن غيره من خلقه ليسوا فاعلين[٥].

يقول الجبرية: «لأنا إن لم نقل بالجبر أثبتنا فاعلاً للحوادث مع الله، إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل، وهذا شرك ظاهر»[٦].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه – كتاب الرقاق – باب القصد والمداومة على العمل – حديث رقم (٦١٠٢)، ٥/٢٣٧٣.
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه– كتاب الأيمان والنذور– باب كيف كانت يمين النبيﷺ – حديث رقم (٦٢٥٣)، ٦/٢٤٤٥.
(٣) مفتاح دار السعادة ١/٢٧٤.
(٤) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم ١/١١٤، شفاء العليل ص١٤٤–١٤٥.
(٥) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣/١٤.
(٦) شفاء العليل ص١٣٩.

كما قالوا: إن إضافة الفعل إلى الإنسان إضافة مجازية، كقولنا: مات زيد، مع أن الله تعالى هو الذي أماته[(١)].

واحتجوا - أيضاً - بأن العقلاء يستحيل أن يريدوا لأنفسهم الضلال والجهل والكفر؛ لذلك لا يكونون فاعلين ومختارين للضلال والجهل والكفر، بل الله فاعلها كلها[(٢)].

المطلب الثاني
أهم الردود على القائلين بالجبر[(٣)]

١ - يجب أن نعلم أن الحجج والأدلة القرآنية والنبوية الشريفة التي استدل بها الجبرية، قد استدلوا بها بناءً على فهمهم الناقص والمنحرف الذي بنوه على أمور، منها:

أ - الجهل بأسباب نزول الآيات، وأقوال الرسول ﷺ؛ وذلك نتيجة مخالفتهم وعدم امتثالهم لفهم السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، رضي الله عنهم أجمعين الذين قال عنهم الرسول ﷺ: «أوصيكم بأصحابي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفشو الكذب»[(٤)].

وقوله ﷺ: «فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عَضُّوا عليها بالنواجذ»[(٥)].

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣/١٤.

(٢) شفاء العليل ص١٤٩.

(٣) الردود على عقيدة الجبر كثيرة جداً، لكني اخترت واختصرت منها خشية الإطالة، ومن يحتاج مزيداً من الأدلة فليرجع للمصادر والمراجع التي أخذنا منها الردود، إذ سيجد الكثير منها غير الذي ذكرناه.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه - باب ما جاء في لزوم الجماعة- حديث رقم (٢١٦٥)، ٤/٤٦٥، والحديث قال عنه الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح غريب" سنن الترمذي ص٤/٤٦٥.

(٥) أخرجه الترمذي في سننه - باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع- حديث رقم (٢٦٧٦)، ٥/٤٤. والحديث قال عنه الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح" سنن الترمذي ٥/٤٤.

فمن حُرم فهم الصحابة الكرام والتابعين إليهم بإحسان فقد سُدَّت عليه منافذ العلم والفقه، وحُرم من كل ما جاء به الرسول ﷺ، ففهم السلف الصالح قد أخذ عن الرسول ﷺ، وحرمانهم من السلف الصالح يعني حرمانهم من الدين كله؛ مما أدى بهم إلى الحكم بأن ما استدلوا به من آيات وأحاديث يفيد الجبر وعدم اختيار العباد، وانتفاء قدرتهم على الإطلاق.

ب - إنكارهم للحكمة والتعليل والأسباب في أفعال الله تعالى، وأنه ما ثمة إلا إرادة ومشيئة إلهية محضة تحكم بدخول الجنة ودخول النار بطريقة الاقتران العادي، فعند وجود المقترن الأول يوجد معه المقترن الثاني من غير تسبب أو اقتضاء كما ذكرنا.

جـ - المساواة بين إرادة ومشيئة الله سبحانه وتعالى، وبين ما يحبه ويرضاه، أي أن كل ما يريده ويشاؤه الله تعالى فإنه لا محالة يحبه ويرضاه، كما ذكرنا.

٢ - في كتاب الله تعالى الكثير من الآيات القرآنية الكريمة الدالة على بطلان الجبر، وهي على أنواع متعددة، منها[(١)]:

- الآيات الدالة على اتصاف العباد بالأفعال وإسنادها إليهم، وهي كثيرة في القرآن الكريم، ابتداءً من قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣] إلى قوله تعالى ﴿ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس:٥]

- الآيات الواردة في الأوامر والنواهي التي يجب على العباد الامتثال لها، إذ يستحقون المدح والثواب على الإيمان والطاعة، والذم والعقاب على الكفر والمعصية، كما حصل للأمم الخالية التي أنذرت ونزل عليها العذاب،

---

(١) شرح المقاصد في علم الكلام ٢/١٤٠-١٤١، وانظر كتاب الرد على المجبرة للقاسم الرسي الزيدي ضمن رسائل العدل والتوحيد ص١/١٧٢-١٧٨د. محمد عماره)

فكانت قصصهم عظة لمن جاء بعدهم، وهذا لا يصح إلا بأن يكون للعباد قدرة واختيار في أفعالهم.

- الآيات الصريحة في وصف العباد بألفاظ موضوعة للإيجاد وهي كالتالي:

* لفظ العمل، كما في قوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٦]
وفي قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔوا۟ بِمَا عَمِلُوا۟﴾ [النجم: ٣١]
وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البروج:١١]

* ولفظ الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]
وفي قوله تعالى: ﴿وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧]

* ولفظ الصنع كما في قوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٣]
وفي قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٥]

* ولفظ الكسب، كما في قوله تعالى: ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾ [آل عمران: ٢٥]
وقوله تعالى: ﴿كُلُّ ٱمْرِئٍۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١]
وقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [غافر: ١٧]

* ولفظ الجعل كما في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ [البقرة: ١٩]
وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠]

* ولفظ الخلق، كما في قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]
وفي قوله تعالى: ﴿أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ﴾ [آل عمران:٤٩]
وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾ [المائدة: ١١٠]

* ولفظ الإحداث، كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ أُحۡدِثَ لَكَ مِنۡهُ ذِكۡرٗا﴾ [الكهف: ٧٠]

* ولفظ الإبداع، كما في قوله تعالى: ﴿وَرَهۡبَانِيَّةً ٱبۡتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧]

- الآيات الدالة على إثبات عدم وجود موانع تمنع الكفار من الإيمان والطاعة، ولا إلجائهم إلى الكفر والمعصية على سبيل التوبيخ، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤۡمِنُوٓاْ﴾ [الإسراء: ٩٤]، وقوله تعالى: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ﴾ [ص: ٧٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ﴾ [البقرة:٤٢].

- الآيات الدالة على إثبات مشيئة العباد في أفعالهم وأعمالهم كما في قوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ﴾ [الكهف: ٢٩]، وفي قوله تعالى: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾ [فصلت: ٤٠]، وفي قوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ [المزمل: ١٩].
وأن هذه المشيئة متعلقة بمشيئة الله تعالى وتحتها، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الإنسان: ٣٠].
لذلك؛ فكل ما ورد في القرآن الكريم من المخاطبات للعباد، كقوله تعالى: **(يَعْمَلُونَ، يَعْقِلُونَ، يَكْسِبُونَ، يَصْنَعُونَ)**. ما هي إلا حجة عليهم؛ لأنهم لو كانوا مجبورين غير مختارين لكانت مخاطبتهم ضرباً من المحال، بل ويسقط عنهم الثواب والعقاب، لكونهم كالجمادات[1]، ولما صح استغفارهم وتوبتهم عن المعاصي التي اقترفوها؛ لأنها حسب زعم المحتجين بالجبر ليست من فعلهم، بل من الله تعالى فقط، مما يعني أن قول العبد: أستغفر الله وأتوب إليه، أو أقر وأعترف – كما في حديث سيد الاستغفار – ستكون ألفاظاً مخالفة للحقيقة، لأنه يستحيل على العباد أن يستغفروا ويتوبوا ويقروا ويعترفوا بأفعال ليست منهم، مما

---

(١) التبصير في الدين ص٩٠ للإسفراييني.

يعني أن قول العبد: «اللهم اغفر لي ما كان مني وتقبل منا إنك أنت السميع العليم» عبارة باطلة؛ لأنه حسب زعمهم كان يجب أن يقول العبد: «اللهم اغفر لي ما كان منك يا رب، وتقبل منك إنك أنت السميع العليم».

وهذا باطل ومناقض للنصوص الشرعية ولصريح العقل، فالله تعالى امتدح عباده في قوله: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [التوبة:١٠٢]، والرسول ﷺ يقول في سيد الاستغفار: «أبوء لك بنعمتك علي، وأبوء لك بذنبي»[(١)].

٣ - إن فاتحة الكتاب فيها وجوه عظيمة للرد على الجبر وإبطاله، منها[(٢)]:

أ - أن عموم حمد الله سبحانه وتعالى يقتضي عدم معاقبة العباد على الأمور التي فوق قدرتهم وليست من أفعالهم، كالأمور التي ليست من اختيارهم: كألوانهم، وطولهم، وقصرهم، بل الله تعالى يعاقبهم على ما فعلوه حقيقة بقدرتهم؛ لأنها أفعالهم وليست أفعاله سبحانه وتعالى، وإلا كيف يعاقبهم على أفعاله، وحمده ورحمته يأبيان ذلك وينفيانه؛ لأن العدل والإحسان والخيرات هي أفعاله سبحانه تعالى، وخلاف ذلك نقص وإبطال لحمده ورحمته.

ب - أن نسبة العبادة والاستعانة إلى العباد نسبة حقيقية، فهم الذين لا يعبدون إلا إياه، ولا يستعينون بغيره، فهو سبحانه لا يوصف بالعبادة والاستعانة؛ لكونهما أفعالاً حقيقية للعباد، والله تعالى هو المعبود والمستعان به.

يقول ابن القيم في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٧]: «إنهم هم الذين ضلوا وإن كان الله أضلهم، بل فيه رد على الجبرية الذين لا ينسبون إلى العبد فعلاً إلا على جهة المجاز لا الحقيقة، فتضمنت الآية الرد عليهم»[(٣)].

---

(١) إيثار الحق على الخلق ص٣٠٠-٣٠١، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الدعوات - باب أفضل الاستغفار- حديث رقم (٥٩٤٧)، ٥/٢٣٢٣.

(٢) مدارج السالكين ١/٦٥، إيثار الحق على الخلق ص٢٩٤، روح المعاني ١/٨٧.

(٣) بدائع الفوائد ٢/٢٧٠.

٤ – من الأمور المسلم بها والراسخة في الفطرة الإنسانية: أنه لا يحق لأحد أن يحتج بالجبر عندما يؤمر بأن يفعل فعلاً اختيارياً، كمن عليه دين، لا يحق له أن يحتج بالجبر على عدم السداد؛ متذرعاً بأن الله تعالى لم يخلق فيه السداد، ومن اشترى سلعة وأخذها لا يحق له أن يحتج بعدم دفع ثمنها؛ متذرعاً بأن الله تعالى لم يخلق فيه القدرة على الدفع.

وهذا مما اتفق عليه جميع الناس، سواء أكانوا مسلمين أم كفاراً، مقرين بالقدر أو منكرين له، فمادام هذا متفقاً على فساده – بداهة وفطرة – بطل الاحتجاج بالجبر(١).

٥ – لقد أنذر النبي ﷺ الناس بأن النجاة والسعادة بالامتثال لأمره، والعقاب والشقاء بمخالفته، كما في قوله ﷺ لقريش: «إني نذير لكم بين يدي عذاب شديد»(٢)، وقوله ﷺ: «أنا النذير العريان»(٣).

وكما نعلم أن من ينذر بهجوم وحش مفترس، لا يقول لمن أنذره: «لن أفر حتى يخلق الله فيَّ قدرة الفرار»، بل يبذل الأسباب ويجتهد في الفرار، ويدعو الله أن يعينه على الفرار؛ لينجو، فمن يصدق النذير ويعتل بذلك فهو مكذب للرسل، مخالف للفطرة، إذ لا يستوي تصديق النذير والاحتجاج بالجبر(٤).

٦ – إنَّ الله تعالى إنْ أعانك على الطاعة فهذا من فضله تعالى؛ لحكمة منه، وإن لم يعنك على الطاعة فهذا من عدله تعالى؛ لحكمة منه، ففعل الطاعة من مصلحتك، وفعل المعصية يضرك، وهو سبحانه وتعالى أعطاك القدرة

---

(١) منهاج السنة النبوية ٣/٦٥–٦٦.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه – كتاب المغازي – باب "إن هو إلا نذير لكم بين يدي عذاب شديد"– حديث رقم (٤٥٢٣)، ٤/١٨٠٤.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه – كتاب النكاح – باب الانتهاء عن المعاصي – حديث رقم (٦١١٧)، ٥/٢٣٧٨.

(٤) منهاج السنة النبوية ص٣/٦٦–٦٧.

والاختيار، فأنت بين فضله وعدله سبحانه[١] وتعالى الذي: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣].

٧ - إن تمكن العبد من الإيمان لكونه قادراً على فعله، لكنه إن لم يؤمن فذلك لأنه لم يرد الإيمان، لا لعجزه عن الإيمان وانتفاء قدرته، فشرط الأمر والنهي بالقدرة موجود لديه قبل فعل الطاعة أو المعصية[٢].

٨ - إن من يحتج بأن الله تعالى خلق فيه الكفر ولم يخلق فيه الإيمان نقول له: إن وقوع العذاب عليك هو مقصود الرسالة، وهو أن العذاب لمن كذب وتولى، كما في قوله تعالى على لسان موسى وهارون عليهما السلام لفرعون: ﴿إِنَّا قَدْ أُوحِىَ إِلَيْنَآ أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [طه: ٤٨]

فمقصود الرسالة: هو البلاغ المبين، وقد حصل، لكن المكلفين يخاصمون الله تعالى فيما أمرهم به دون إعانته لهم، وهذا ليس من شأن الرسول، بل من شأنه سبحانه وتعالى[٣] الذي: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

٩ - إن كل من احتج بالجبر فاحتجاجه هذا يكون حجة لجميع الناس، لذلك يلزمه أن لا يستنكر على من يظلمه ويعتدي عليه ويسبه ويسلب ماله ويهتك عرضه ويقتله ويهلك الحرث والنسل، بل لا يغضب عليه، وهذا مخالف للواقع؛ إذ نجد هؤلاء الجبرية متناقضين وكذابين عندما يذمون ويعادون ويبغضون الآخرين وخصوصاً من ينكر عليهم، مع أن مقتضى مذهبهم أن لا يذموا ولا يعادوا ولا يبغضوا أحداً من الناس، سواء أتفق معهم أم خالفهم؛ لأن الجميع - حسب مذهبهم - مجبورون، مما يعني أنهم في قولهم بالجبر كذابون؛ لعدم تطبيقهم ذلك على أنفسهم، فضلاً

---

(١) منهاج السنة النبوية ص٣/٦٨.
(٢) منهاج السنة النبوية ص٣/٧٠.
(٣) منهاج السنة النبوية ص٣/٧٣-٧٤.

عن كونه فساداً في العقل، وكفراً في الشرع، ولو حصل هذا لهلك الناس جميعاً[١].

١٠- إن الاحتجاج بالجبر فيه براءة وعذر لإبليس وفرعون وقوم نوح وعاد، وكل الأمم التي حق عليها العذاب لما كفرت بالله، وهذا كفر قد أجمع على مخالفته جميع أرباب الملل والنحل[٢].

١١- إن الاحتجاج بالجبر يلزم منه عدم وجود فرق حقيقي بين أولياء الله تعالى وأعدائه، ولا بين المؤمنين والكافرين، ولا بين أهل الجنة وأهل النار، فكلهم سواء.

وقد قال تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص:٢٨].

وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١].

لذلك فليس لأحد أن يحتج بأنه مجبور على الكفر والمعاصي[٣].

١٢- لو كان الاحتجاج بالجبر صحيحاً لم يعذب الله تعالى أحداً من الناس، ولم تقم الحدود الشرعية، ولا كان هناك دعوة ولا جهاد في سبيل الله ولا أمر ولا نهي[٤].

١٣- إن علم الله تعالى قد سبق أعمال العباد، فكما أن الولد يأتي بالوطأ، والشبع يأتي بالأكل، والري يأتي بالشرب، والزرع يأتي ببذر الأرض، إذن لا يحق لأحد أن يقول: إن كتب الله علي أن أكون من أهل الجنة فسأدخلها بدون عمل، فهذا قول باطل ومتناقض، لأن دخول الجنة لا يكون إلا بالإيمان، فهو كمن يقول: لا أطأ امرأة لأن الله تعالى لو قضى

(١) مجموع الفتاوى ص٨/٢٦٣.
(٢) مجموع الفتاوى ص٨/٢٦٣-٢٦٤.
(٣) مجموع الفتاوى ص٨/٢٦٤.
(٤) مجموع الفتاوى ص٣/٢٦٤-٢٦٥.

لي بولد فإنه سيولد لي، وهذا من الجهل والضلال، ومن ظن أن دخول الجنة بلا إيمان، وأن أوامر الله تعالى لا حاجة لها، وفعلها وعدمه سيان، فهذا كفر وضلال[(١)].

ومما يؤكد ذلك: ما أورده أبو البقاء عن بعض المحققين إذ يقولون: "واعلم أن علم الله تعالى وإخباره بوجود شيء أو عدمه لا يوجب وجوده ولا عدمه، بحيث ينسلب به قدرة الفاعل عليه؛ لأن الإخبار عن الشيء حكم عليه بمضمون الخبر، والحكم تابع لإرادة الحاكم إياه، وإرادته تابعة لعلمه، وعلمه تابع للمعلوم، والمعلوم هو: ذلك الفعل الصادر عن فاعله بالاختيار، ففعله باختياره أصل، وجميع ذلك تابع له، والتابع لا يوجب المتبوع إيجاباً يؤدي إلى القسر والإلجاء، بل يقع التابع على حسب وقوع المتبوع[(٢)]".

١٤- لما سئل النبيﷺ عن القدر قال: «ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار» فقيل: يا رسول الله، أفلا ندع العمل ونتكل على الكتاب؟ قال: «لا، اعملوا فكل ميسر لما خلق له[(٣)]».

لقد حسم النبي ﷺ هذا الموضوع بقوله: «اعملوا»؛ إذ دعانا إلى العمل دون التفكير بما كتبه الله علينا، وكذلك قال النبي ﷺ لما خرج على أصحابه وهم يتنازعون في القدر، فقال: «عزمت عليكم ألا تنازعوا فيه»[(٤)].

فلِمَ لا نجتهد ونعمل بالطاعة وننتهي عن المعصية، فنحن عندما نشعر بالعطش ماذا نفعل؟ إننا نبحث عن الماء ونتكل على القدر، وكذلك عند المرض هل نتكل على القدر أو نذهب إلى الطبيب؟ وعند قرب وقوع خطر على حياتنا هل نتكل على القدر أو نهرب؟

---

(١) مجموع الفتاوى ٨/ ٢٦٥-٢٦٦.

(٢) الكليات ص٧٠٩ لأبي البقاء.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب المغازي - باب؟فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى حديث رقم (٤٦٦٦)، ٤/ ١٨٩١.

(٤) سبق تخريجه.

١٥- كل العقلاء يفرقون بين الأفعال غير المختارين لها كحركة المرتعش وبين الأفعال المختارين لها كحركة المختار، فالعاقل يفرق بينهما وإلا انتفى عنه العقل(١).

١٦- نقول للجبرية: هل صدر عن إبليس أي شر؟ فإن قالوا: لا، بل كل ما صدر عنه من الله تعالى - حسب مذهبهم - نقول لهم: إذن لا تستعيذوا من شر إبليس، لأن إبليس لا شر فيه، واستعاذتكم من شره حماقة وعبث، ومن استعاذ من شر من لا شر له فهو جاهل أحمق(٢).

١٧- قال تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧].

ففي هذه الآية الكريمة نجد الجبرية(٣) يستدلون بها على الجبر؛ إلا أن هذه الآية الكريمة فيها دليل على بطلان ما ذهبوا إليه، فالله تعالى قال: ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾ مثبتاً لرسوله ﷺ رمياً غير رميه تعالى، فما أثبته الله تعالى غير ما نفاه، فمعناه وما أصبت إذ حذفت ولكن الله أصاب، فرمي الله تعالى هو أنه خالق لذلك الرمي، ورمي العبد هو كسب اكتسبه العبد.

ولو صح استدلال الجبرية بهذه الآية الكريمة لفسد مقتضى الآية بأن يكون وما صليت إذ صليت ولكن الله صلى، وما صمت إذ صمت! وما زنيت إذ زنيت! وما سرقت إذ سرقت!.

١٨- الاحتجاج بالجبر يفضي إلى إسقاط التكاليف الشرعية وإلى تعطيل القصاص والحدود؛ لأن كل من اجترح كبائر الذنوب وصغيرها سيحتج بأنه مجبور على ذلك باحتجاجه بالقدر السابق(٤).

١٩- الاحتجاج بالجبر يلزم نفي أن يكون العبد فاعلاً لأفعاله البتة، مما يعني

---

(١) التبصير في الدين ص٩٠.

(٢) كتاب الرد على المجبرة للقاسم الرسي الزيدي، ضمن رسائل العدل والتوحيد ١/ ١٨٤ د. محمد عماره.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ص٤٣٨.

(٤) إيثار الحق على الخلق ص٣١٢.

– في الحقيقة – أنه ليس مطيعاً ولا عاصياً، فالمطيع ليس فاعلاً للطاعة، والعاصي ليس فاعلاً للمعصية[(١)].

٢٠- لو كان أهل المعاصي مجبورين على فعلها، كيف لهم أن يتلذذوا بشهواتهم ويسرون بها؛ لأن معنى الجبر هو الإكراه الذي لا يستقيم ضرورة مع اللذة والشهوة والرضا[(٢)].

٢١- احتج الجبرية[(٣)] بآيات قرآنية كريمة، لكنهم تركوا بيانها، إذ أخذوا بأطرافها دون النظر في مقاصدها، كاحتجاجهم بقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] وتركهم لقوله تعالى: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ [التوبة: ٩٥] ففاتهم أن يجمعوا بين الآيات، وأن يصلوا ما أمرهم الله به أن يوصل، وأن يقرنوا البيان بالمبين، لكنهم خالفوا فلم يأخذوا المبين مع البيان؛ لذلك ضلوا وأضلوا، ووقعوا بالمتشابه بفعلهم مع أنه ليس بمتشابه.

فقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] هو المبين، والبيان هو قوله تعالى: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ [التوبة: ٩٥].

٢٢- أن الجبرية لم يجمعوا بين ظواهر النصوص، بل عاندوا وخالفوا بديهيات العقول وأدلة الشرع؛ لذلك أجمعت الأمة على ضلالتهم لما أثبتوا مشيئة الله تعالى دون مشيئة العباد، فنفوا أن يكون العباد مختارين غير مجبورين، مع أن الله تعالى لم ينف مشيئة العباد على الإطلاق، بل جعل مشيئتهم بعد مشيئته تعالى، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الإنسان: ٣٠] إلا أن الجبرية تمسكوا بـ: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ وبقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكُواْۗ﴾ [الأنعام: ١٠٧] في إثباتهم لمشيئة الله تعالى فقط، وجعلها هي المشيئة الوحيدة، منكرين أن

---

(١) البداية والنهاية ١/ ٨٤، رسالة التوحيد ص٣٣ لمحمد عبده.
(٢) إيثار الحق على الخلق ص٢٨٧.
(٣) الموافقات في أصول الفقه ٣/ ٩١.

يكون للعباد أي إرادة أو مشيئة أو اختيار[1]، مع أن الآيات تنفي مشيئة الإلجاء والإكراه؛ لأن الله تعالى لو شاء أن يلجئهم إلى ترك ما ذكروه في الآي لما فعلوه[2].

يقول ابن العز الحنفي[3]: «فكل دليل صحيح يقيمه الجبري فإنما يدل على أن الله خالق كل شيء، وأنه على كل شيء قدير، وأن أفعال العباد من جملة مخلوقاته، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا يدل على أن العبد ليس بفاعل في الحقيقة ولا مريد ولا مختار، وأن حركاته الاختيارية بمنزلة حركة المرتعش وهبوب الرياح وحركات الأشجار... فإنه لامنافاة بين كون العبد محدثاً لفعله وكون هذا الإحداث وجب وجوده بمشيئة الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٧-٨]... إثبات للقدر بقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا﴾ وإثبات لفعل العبد بإضافة الفجور والتقوى إلى نفسه ليعلم أنها هي الفاجرة والمتقية.

وقوله بعد ذلك: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩-١٠] إثبات أيضاً لفعل العبد».

٢٣- إن قول النبي ﷺ: «لا يدخل أحدكم الجنة بعمله)، قالوا: ولا أنت يا رسول الله قال: (ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله منه برحمة وفضل)، ووضع يده على رأسه»[4].

قد احتج به الجبرية زاعمين أن مقصود النبي ﷺ من الحديث هو إبطال للأسباب، فأنكروا أعمال العباد كأسباب لدخول الجنة مطلقاً، ولم يعلموا

---

(١) إيثار الحق على الخلق ص٢٨٧.
(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل ص٦/٣١٩، ٣١٦، وانظر تفسير أبي مسلم الأصفهاني المعتزلي ص٢٥٦.
(٣) شرح العقيدة الطحاوية ص٤٣٧-٤٣٩.
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه بنحوه كما سبق، وأخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في مسنده - مسند أبي هريرة رضي الله عنه - حديث رقم (٧٤٧٣)، ٢/٢٥٦.

أن إلغاء الأعمال مطلقاً ليس هو مقصود قول النبي ﷺ، بل المقصود هو نفي أن تكون الأعمال عوضاً أي ثمناً لدخول الجنة.

فالباء في قوله ﷺ «بعمله» ليست هي باء العوض، التي لو كانت في الحديث لصار المعنى **أن العباد يستحقون دخول الجنة بأعمالهم**، بل الحقيقة أن العباد يدخلون الجنة برحمة الله تعالى وتفضله عليهم، إذ لولا رحمته تعالى ما دخل أحد من العباد الجنة التي لا يقابلها عمل، وحتى لو كانت الأعمال مقبولة ومرضية من الله تعالى وعلى الوجه المطلوب، فإنها لا توجب دخول الجنة؛ لأنها لو وزنت بأقل نعم الله على العباد، فإن أعمال العباد ستطيش، فمهما عملنا من أعمال وشكرنا ربنا فلن نوفي ربنا سبحانه وتعالى حقه علينا، وحتى لو ظننا ظهور ذلك لنا في قوله تعالى: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ [التوبة: ٩٥] فيجب أن نعلم أن الباء في «بما» ليست باء العوض، بل باء السبب، لذلك وجب إثبات باء السبب ونفي باء العوض والمقابلة، أي أن الله تعالى يجازيهم الجنة جزاءً بسبب أعمالهم، لأنه تعالى هو مسبب الأسباب، وكل ذلك راجع إلى رحمته وفضله على عباده[(١)].

٢٤- إن احتجاج الجبرية بأن أفعال العباد هي فعل الله دون أي قدرة للعباد فيها، يعني أن الله تعالى عندما يأمر عباده أو ينهاهم، فإنه في حقيقة الأمر يأمر وينهى نفسه، ثم يقع بما نهى عنه فيعاقب غيره، أو بما أمر بفعله فيثيب غيره، ومن هذا فعله كيف يسمى حكيماً رحيماً؟!!! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وإذا صدق احتجاجهم فإنه يلزم إبطال الرسالات والكتب والحكمة من خلق العباد، ووصف الله تعالى بالعبث والكذب، ومن هذه أفعاله فلا فرق بينه وبين الشيطان الرجيم[(٢)].

يقول الماتريدي: "محال أن يأمر أحد نفسه أو يطيعها أو يعصيها، ومحال تسمية الله عبداً ذليلاً مطيعاً عاصياً سفيهاً جائزاً، وقد سمى الله

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص٤٣٨، مفتاح دار السعادة ٢/٩٢، فتح الباري ١١/٢٩٦.

(٢) التوحيد ص٣٢٠ للماتريدي.

تعالى بهذا كله أولئك الذين أمرهم ونهاهم، فإذا صارت هذه الأسماء في التحقيق له فيكون هو الرب وهو العبد وهو الخالق والمخلوق، ولا غير ثمة، وذلك مدفوع في السمع والعقل"[١].

٢٥- الجبر سبيل العاجزين. ولا يكون إلا بإكراه الغير، كالأب يجبر ابنته البكر على النكاح مكرهة خلافاً للثيب لا يجبرها ولا يستطيع إكراهها على ما لا تريد، كذلك الله سبحانه يتعالى عن أن يوصف بالإجبار لأنه خالق الإرادة والمراد، القادر على ما يريد وواهب الاختيار للعباد، لذلك فلفظ «الجبر» لا يليق بالله تعالى، ولا يقال عليه ما يفيد أنه يجبر عباده، بل يكون اللفظ المناسب هو «الجبل»، فالله تعالى يجبل عباده ولا يجبرهم، كما في قول النبي ﷺ لأشج بن عبد القيس: «بل جبلا جبلت عليه" قال "الحمد لله الذي جبلني على ما يحب الله ورسوله"[٢]، فهو سبحانه يقضي ويقدر ويخلق ويجبل ولا يجبر[٣]، ولا يلجئ أحداً إلى شيء؛ لأن مشيئة الإلجاء لا تحصل منه تعالى[٤].

قال الخلال: «سئل الزبيدي عن الجبر فقال: أمر الله أعظم وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل»[٥].

٢٦- إن مما احتج به الجبرية: أن أفعال الله تعالى بلا حكمة ولا علة فيها، وما هي إلا إرادة ومشيئة محضة، وقد أبطل الله تعالى ذلك عندما نفى عن نفسه اللعب، وتنزه عنه في خلقه للسموات والأرض وما بينهما، وأثبت سبحانه الحكمة الباهرة في خلقه لمخلوقاته التي لم يخلقها إلا بالحق، فكيف تنفي الجبرية الحكمة والتعليل في خلقه سبحانه وتعالى، وهو

---

(١) السابق ص٢٢٦.
(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد - باب التؤدة في الأمور- حديث رقم (٥٨٧) - ص٢٠٥.
(٣) شرح العقيدة الطحاوية ص٤٤٣-٤٤٤، السنة ٣/٥٥٥ للخلال.
(٤) تفسير أبي بكر الأصم المعتزلي ص٨٥.
(٥) السنة ٣/٥٥٥.

الذي أثبتها في قوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦]، ﴿مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الدخان: ٣٩]

فحكمته تعالى في أوامره ونواهيه أجل من أن تخطر على بال أحد أو تطيقها عقول البشر، فهو سبحانه وتعالى أهل أن يعبد، ويُحب، فتكون العبادة كلها له، والمحبة كلها له، حتى لو لم يكن هناك ثواب بالجنة أو عقاب بالنار، وحتى لو لم يكن أرسل الرسل وأنزل الكتب، فالفطرة والعقل يقتضيان شكره تعالى وإخلاص العبودية له، فضلاً عن تضمنهما ما ينفع العباد ويجنبهم المضار[١].

٢٧- قال تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩].

ففي هذه الآية الكريمة دلالة[٢] على إبطال الاحتجاج بالجبر لمن أشرك بالله تعالى أو عصاه، لأن الحجة البالغة هي من الله تعالى على عباده لما أرسل إليهم الرسل وأنزل عليهم الكتب، فهي حجة بلغت مراد الله تعالى، وقطعت العذر على عباده أن يحتجوا لتمامها وكمالها، فلا حجة لهم على الله تعالى لما فرطوا بأوامره تعالى فأشركوا وعصوا، إذ لا علم لهم يظهروه، ولا حجة لديهم تؤيد ما ذهبوا إليه من شرك وعصيان، لعجزهم عن ذلك، مما يعني أن الحجة البالغة عليهم وليست لهم، ومع ذلك فلو شاء الله تعالى هدايتهم لوفقهم للهداية، ولكنه تعالى لم يشأ إيمانهم، لأنه ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣].

يقول ابن تيمية عن قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ﴾ «أي بإرسال الرسل وإنزال الكتب، كما قال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] ثم أثبت القدر بقوله: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام:١٤٩].

---

(١) مفتاح دار السعادة ٢/٨٦-٨٧.

(٢) تفسير الطبري ٨/٧٩-٨٠، تفسير القرطبي ٧/١٢٨، لباب التأويل ٢/١٩٨.

فأثبت الحجة الشرعية، وبين المشيئة القدرية، وكلاهما حق»[١].

واحتجاج الجبرية بمشيئة الله تعالى، وأن دينهم معلق بالمشيئة الإلهية، فإن ذلك يقتضي أن يكون مخالفوهم - أيضاً - معلقين بالمشيئة الإلهية؛ مما يعني وجوب موالاتهم وعدم معاداتهم، لأن دينكم ودينهم معلق بمشيئة الله تعالى التي جمعت بينكما[٢].

٢٨- إن الاحتجاج بالجبر هو وصف للرب تعالى بالظلم، إذ كيف يجبر عباده على الشرك والمعاصي ثم يعذبهم بالنار، وهو القائل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـًٔا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ [يونس: ٤٤].

فمعنى عدم ظلمه لعباده هو: تفضله وتكرمه عليهم بأنه لم ينقص عليهم كل ما يريدون من مصالح وكمالات وأسباب الصلاح والرشد إلى الحق كإرسال الرسل وإنزال الكتب وإقامة الأدلة والبراهين، لكن العباد هم الذين أنقصوا؛ لإعراضهم عن الامتثال للحق، وتكذيبهم للرسل وللكتب التي نزلت عليهم، وعدم تفكرهم بالأدلة والبراهين الداعية للحق، ومع ذلك فالظلم لا توصف به أفعال الرب سبحانه وتعالى؛ لأنه المالك الحقيقي لكل شيء[٣].

ومن يحتج بأنه مجبور في أفعاله فليس له حظ من الإسلام كما في قول الزمخشري إذ يقول: "أو ذهب إلى الجبر الذي هو محض الجور لم يكن على دين الله الذي هو الإسلام"[٤].

وفي قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سُبۡحَٰنَ رَبِّنَآ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ [القلم: ٢٩]

قال الحسن: «لقد دخلوا النار وإن حمده لفي قلوبهم، ما وجدوا عليه حجة ولا سبيلا»[٥]، ومما يؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْۚ وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥].

---

(١) منهاج السنة النبوية ٣/ ٦٠.
(٢) الكشاف ٢/ ٧٣ للزمخشري.
(٣) روح المعاني ١١/ ١٢٦-١٢٧.
(٤) الكشاف ١/ ٣٧٣ للزمخشري.
(٥) الفوائد ص١٦٢ لابن القيم.

ومع قطع الله تعالى لدابر القوم الظالمين، إلا إنه سبحانه وتعالى محمود على ذلك، لكمال حكمته وعدله؛ إذ عاقبهم على ما يستحقون من غير أن يظلمهم، لأن ذلك هو الذي يليق به تعالى وهو العدل[١].

يقول ابن سعدي: «ومن كمال عدله: أنه أرسل الرسل مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة، ولئلا يقولوا: ما جاءنا من بشير ولا نذير ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]... فعدله وحكمته ورحمته يبطل بها مذهب الجبرية»[٢].

٢٩- لابد للمحتجين بالجبر أن يعلموا أن الله سبحانه وتعالى: ﴿لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فجهة خلقه وتقديره متعلقة به وبمخلوقاته، إذ يفعل ما يريد وفق حكمته المتعلقة بخلقه، أما جهة أمره وتشريعه: فهي مغايرة لجهة خلقه وتقديره؛ لأن مقصود أمره وتشريعه لعباده: ترغيبهم بالجنة وترهيبهم من النار، ببيان ما ينفعهم ليتبعوه، وما يضرهم ليبتعدوا عنه، كالطبيب يأمر المريض بما ينفعه، كذلك فقد بلغ الرسل عليهم السلام عن الله تعالى ما قدره من مصير السعداء والأشقياء، فكان الامتثال لأوامره وتشريعاته يوصل للسعادة، والوقوع بما نهى عنه يوصل إلى الشقاوة، فجهة خلقه وتقديره خلاف جهة أمره وتشريعه، لذلك فمن الخطأ والظلم أن تقاس أفعاله سبحانه وتعالى على أفعال عباده[٣].

٣٠- إن احتجاج الجبرية بقول رسول الله ﷺ: «احتج آدم وموسى، فقال له موسى: أنت آدم الذي أخرجتك خطيئتك من الجنة، فقال له آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته وبكلامه ثم تلومني على أمر قد قدر على قبل أن أخلق، فحج آدم موسى»[٤]، هو احتجاج باطل لعدة أمور، منها[٥]:

---

(١) السابق.

(٢) فتح الرحيم الملك العلام ص٤٧ لابن سعدي.

(٣) منهاج السنة النبوية ٣/٣٥-٣٧.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه – كتاب القدر – باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام- حديث رقم (٢٦٥٢)، ٤/٢٠٤٤.

(٥) منهاج السنة النبوية ٣/٧٩-٨٣، شرح العقيدة الطحاوية ص١٤٧، شرح صحيح البخاري ١٠/٣١٧ لابن بطال.

- أن آدم وموسى عليهما السلام أعلم بالله من أن يحتج أي منهما بالقدر على وقوع الذنوب ويقبله الآخر، وإلا كان ذلك حجة لإبليس وفرعون وللأقوام الذين أرسل الله تعالى لهم رسله فخالفوا الرسل فأنزل الله عليهم العذاب.

- إن لوم موسى لآدم عليهما السلام كان على المصيبة التي لحقت بآدم وذريته في الخروج من الجنة فقط، ولم يلمه على الذنب الذي تاب منه؛ لعلمه أن التائب من الذنب لا يلام على ذنبه بعد استغفاره، وقد استغفر آدم عليه السلام كما في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾، وفي قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، وقد قبل الله تعالى توبة آدم عليه السلام.

- لقد احتج آدم عليه السلام بالقدر على المصيبة، ولم يحتج على الذنب، فالقدر يحتج به عند المصائب كما في قوله تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن: ١١].

وقد أورد ابن تيمية في منهاج السنة قول ابن مسعود رضي الله عنه عن هذه الآية: «هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم»(١).

إذن، فآدم عليه السلام لم يحتج بالقدر على الذنب حتى يكون ذلك حجة للجبرية، بل احتج بالقدر على المصيبة، مما يعني بطلان احتجاجهم بحديث محاجة آدم لموسى عليهما السلام.

٣١- إن احتجاج الجبرية بأن كل ما شاءه الله وأراده فهو يحبه ويرضاه، احتجاج باطل لعدة أمور، منها(٢):

أ - دلالة الكتاب والسنة المطهرة على إثبات الفرق بين الإرادة والمشيئة والمحبة والرضا.

---

(١) منهاج السنة النبوية ٣/ ٨٣.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص٢٥١-٢٥٣، منهاج السنة النبوية ٣/ ١٥-١٨.

فمن نصوص المشيئة والإرادة قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ [السجدة: ١٣]
وقوله تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩] وقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]
وأما نصوص المحبة والرضا فمنها: قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥] وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ﴾ [الزمر: ٧] وقوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨]، وقوله ﷺ: «إن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال»[(١)].

ب - أنه كان من دعاء النبي ﷺ: «اللهم أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك»[(٢)].
نجد أن النبي ﷺ قد استعاذ برضا الله من سخطه، وبمعافاته تعالى من عقوبته، ثم استعاذ بالله مما عند الله، أي أن كل شيء واقع من الله وراجع إليه وحده، وأن ما يستعيذ به من رضا ومعافاة واقعان بمشيئته وإرادته تعالى، فالمحبوب والمكروه كله بإرادته ومشيئته سبحانه وتعالى.

جـ - يجب أن نعلم أن المراد نوعان:
النوع الأول: مراد لنفسه: وهو مراد الغايات والمقاصد المحبوب لذاته، لما فيه من خير.
النوع الثاني: مراد لغيره: هو مراد غير مقصود، لما يريده ويحبه

(١) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الزكاة- باب قوله تعالى: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ۗ﴾ - حديث رقم (١٤٠٧)، ٢/٥٣٧.
(٢) أخرجه مسلم في صحيحه - كتاب الصلاة - باب ما يقال في الركوع والسجود - حديث رقم (٤٨٦)، ١/٣٥٢.

الله، وليس من الغايات، وذات هذا المراد ونفسه مكروه لا مصلحة فيها، مع أنه وسيلة إلى مقصود الله ومراده من حيث قضائه، لذلك نجد فيه أن الله تعالى يبغضه ويريده في نفس الوقت، وهذا لا تناقض فيه لتباين متعلقهما، كمن يتناول الدواء الكريه للاستشفاء، أو من يبتر عضواً ليبقي الجسد؛ حتى لا يهلك.

لذلك، فالله تعالى إذا أراد شيئاً يكرهه فإنه يريده؛ لكونه سبباً إلى أمر آخر يحبه، كخلقه لإبليس المفسد للفطر والأديان الذي يُعَدُّ وسيلة لما يحبه الله تعالى من كونه يظهر قدرة الله تعالى على خلق المتضادات والمتقابلات، كخلقه تعالى لليل والنهار، والداء والدواء، والحياة والموت، والخير والشر، وذلك فيه أعظم الأدلة على كمال قدرة الله تعالى، وكمال تصرفه وتدبيره في ملكه، وأن حكمته تعالى منزهة عن التعطيل والعبث.

د - الإرادة نوعان:

النوع الأول: إرادة خلقية قدرية: وهي متضمنة للمشيئة الشاملة للحوادث جميعاً كما في قولنا: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن»، وكقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ﴾ [الأنعام: ١٢٥]

النوع الثاني: إرادة دينية أمرية شرعية: وهي متضمنة للمحبة والرضا، فالله تعالى يأمر بما يحب ويرضى من الطاعات والخيرات، كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، لذلك فالمحبة والرضا متعلقات بأمره تعالى:

فالإرادة الخلقية القدرية يكون العباد فيها مسيرين، والإرادة الدينية الأمرية الشرعية يكون العباد فيها مخيرين.

يقول الغزنوي الحنفي: "اعلم أن جميع أحكام الله تعالى ثلاثة: حكم شاءه الله وأحبه، وهو الفرائض، وحكم شاءه الله وأحبه ولم

يأمر به، وهو النوافل، وحكم شاءه الله ولم يحبه ولم يأمر به، وهو المعاصي"[1].

٣٢- يرى الجبرية أن الله تعالى هو الفاعل الحقيقي لكل أفعالهم وخصوصاً القبائح والرذائل والذنوب والمعاصي، وهذا لا يليق بالله تعالى؛ لأنه سوء أدب معه سبحانه وتعالى، بل ومن أقبح القبائح، لأن هؤلاء الجبرية جهلوا أن الله تعالى لا تضاف إليه الأفعال إلا على جهة الخلق والإيجاد والإبداع، وأنها ذوات وأعيان مجردة عن ما تلبس به العباد وتعلق به قدرهم، فهي - على هذا الوجه - واقعة من العباد كسباً، والله منزه عنها وإن كان خالقاً لها[2].

٣٣- احتج الجبرية بقوله تعالى: ﴿وَإِن تَدۡعُهُمۡ إِلَى ٱلۡهُدَىٰ فَلَن يَهۡتَدُوٓاْ إِذًا أَبَدًا﴾ [الكهف: ٥٧] زاعمين انتفاء هدايتهم وقبولهم لدعوة الرسول ﷺ عندما يدعوهم إلى الهداية، إذ جعلوا دعوة الرسول ﷺ لهدايتهم هي سبب عدم اهتدائهم، أي ما كان يفترض أن يكون سبباً للاهتداء صار سبباً لانتفاء الهداية، وهذا الفهم فهم مغلوط ومجانب للصواب، وإن قال به الكثير من البلاغيين وغيرهم من الذين ظنوا أن الآية متضمنة للشرط والجزاء، إذ شرط الدعوة إلى الهداية: ﴿وَإِن تَدۡعُهُمۡ﴾ يترتب عليه الجزاء: ﴿فَلَن يَهۡتَدُوٓاْ﴾ وهو عدم الاهتداء، وسبب فهمهم المغلوط لهذه الآية الكريمة ومجانبتهم للصواب فيها هو: أن الشرطية في هذه الآية شرطية اتفاقية، وليست شرطية لزومية حتى يترتب الجزاء على الشرط ويكونان مرتبطين معاً، فالشرطية الاتفاقية أطرافها ليست مرتبطة بعضها ببعض، وليس أحدهما لازماً للآخر ولا سبباً له، كقولنا: (إن كان الإنسان ناطقاً فالحصان صاهل) فلا ارتباط ولا تلازم بينهما، وكقوله تعالى: ﴿قُل لَّوۡ كُنتُمۡ فِي بُيُوتِكُمۡ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَتۡلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمۡۖ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فالشرطية هنا شرطية اتفاقية، فسبب وجودهم في بيوتهم

---

(١) أصول الدين ص١٩٣ للغزنوي.
(٢) إيثار الحق على الخلق ص٣٠.

ليس له علاقة ببروزهم إلى مضاجعهم ليقتلوا، إنما هو في علم الله تعالى، وكقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩]، وغيرها من الآيات المتضمنة للشرطية الاتفاقية[١].

٣٤- احتج الجبرية بقوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ [الأنفال: ٢٤]، وبقول رسوله صلى الله عليه وسلم «لا، ومقلب القلوب»[٢]، بأن الله تعالى يحول ويمنع قلب المؤمن عن الكفر الذي نهى عنه فلا يقدره عليه، ويحول ويمنع قلب الكافر عن الإيمان الذي أمر به فلا يقدره عليه، إذ يخلق للمؤمن والكافر القدرة التي بها اكتسبا الإيمان والكفر، فيكونان مكتسبين ومختارين لما اكتسبا، فكما خلق إيمانهما وكفرهما فإنه قد خلق لهما قدرتيهما، فهو سبحانه قادر على الإيمان والكفر، خالق لإكساب العباد خيرها وشرها، فهو يقلب قلوب العباد، إما أن تُؤثر الإيمان عل الكفر أو تُؤثر الكفر على الإيمان، فمن أضله وخذله لم يظلمه تعالى، لأنه لم يحرمه حقاً واجباً أوجبه على نفسه تعالى حتى ينتفي عدله، بل حرمه أن يؤتيه من فضله لا ما كان حقا له، لأن العباد ملك لله تعالى، وخلقه قد خلقهم وفق إرادته ومشيئته، وليس وفق إرادتهم ومشيئتهم؛ لذلك هدايته لهم تفضل منه تعالى، وإضلالهم وخذلانهم عدل منه تعالى[٣]. قال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢٩]

يقول ابن حزم: «ولا عذر لأحد بما قدره الله عز وجل من ذلك، لا في الدنيا ولا في الآخرة، وكل أفعاله تعالى عدل وحكمة؛ لأن الله تعالى واضع كل موجود في موضعه، وهو الحاكم الذي لا حاكم عليه، ولا معقب لحكمه»[٤].

---

(١) أضواء البيان ٣/ ٣١٤-٣١٥.
(٢) سبق تخريجه.
(٣) شرح صحيح البخاري ١٠/ ٣٢٤-٣٢٥ لابن بطال.
(٤) المحلى ١/ ٣٨ لابن حزم.

تعقيب الباحث:

أرى أن عقيدة الجبر تتضمن أسباب هدمها ونقضها؛ وذلك لما تضمنته ردودنا عليها، ولسبب رئيس يجب أن نذكره وهو أن عقيدة الجبر تتحدث عن الخالق العدل سبحانه وتعالى، وتقتضي وصف الرب سبحانه وتعالى بالظلم والجور على العباد.

وفضلاً عما سبق من ردود على عقيدة الجبر إلا أنه يجب علينا أن نعتقد أن الله تعالى خالق لأفعال العباد كلها سواء الطاعات أو المعاصي منها، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]. فكل شيء بقضاء وقدر، قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾ [القمر: ٤٩]، وأن العباد يكسبون هذه الأفعال التي خلقها الله تعالى كما خلقهم، فهي خلق لله كسب من العباد، فنثبت لله تعالى الخلق ونثبت للعباد الكسب الذي إما ينفع أو يضر فاعله، قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ﴾ [البقرة: ٢٨٦] أي أن العبد فاعل حقيقي لأفعاله، وله قدرة واستطاعة على أفعاله المخلوقة والمفعولة لله تعالى، لكنها ليست هي نفس فعل الله تعالى(١).

يقول الإمام البخاري: «وقال أهل العلم: التخليق فعل الله، وأفعالنا مخلوقة؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوۡلَكُمۡ أَوِ ٱجۡهَرُواْ بِهِۦٓۖ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ١٣ أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٣-١٤]، يعني السر والجهر من القول، ففعل الله صفة الله، والمفعول غيره من الخلق»(٢).

لذلك، من سوء الأدب مع الله تعالى بل من الكفر أن نقول: إن الله تعالى فاعل للسرقة أو فاعل للقتل تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً؛ لأنه تعالى خالق لهذه الأفعال وهي مفعولة له، أما العبد فهو الفاعل الحقيقي المتلبس بها.

يقول ابن حزم: «وجميع أفعال العباد- خيرها وشرها- كل ذلك مخلوق خلقه الله عز وجل، وهو تعالى خالق الاختيار والإرادة و المعرفة في نفوس عباده»(٣).

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص٢٤٩، ٤٤٤، منهاج السنة النبوية ٣/ ١٤، شرح صحيح البخاري ١٠/ ٣٠٩، لابن بطال.

(٢) خلق أفعال العباد ص١١٤للبخاري.

(٣) المحلى ١/ ٣٧-٣٨.

فقدرة العباد واختيارهم لأعمالهم وإرادتهم ومشيئتهم، قد خلقها الله تعالى كما خلقهم، وليس لهم قدرة وإرادة ومشيئة إلا تحت قدرة وإرادة ومشيئة الله تعالى[1]، فلا يقدرون إلا بقدرة الله تعالى، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الإنسان: ٣٠].

إذن، فالله تعالى خالق لقدرة العباد وإرادتهم ومشيئتهم، والعباد لهم قدرة واستطاعة، والعبد هو الفاعل لأفعاله على الحقيقة، وله قدرة حقيقية واستطاعة حقيقية وفق إرادته ومشيئته كما في قوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْۚ﴾ [الكهف: ٢٩]؛ ولقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ولقوله تعالى: ﴿فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [هود: ٣٦]، فالعبد يبذل الأسباب، والله تعالى هو مسبب الأسباب الذي اتصفت أفعاله كلها بالحكمة ونفع العباد ومصالحهم[2]، إذ له سبحانه وتعالى كمال الحكمة وكمال القدرة، خلافاً للجبرية الذي سلبوا الربوبية كمال الحكمة، والقدرية الذين سلبوا الربوبية كمال الملك، مما يعني: أن كلا الفريقين قد سلب الرب سبحانه وتعالى كمال حمده، أما أمة الإسلام أمة الوسط أهل السنة والجماعة فقد أثبتوا له سبحانه وتعالى كمال الملك، وكمال الحمد وكمال الحكمة، ونزهوه عن الظلم والجور سبحانه وتعالى[3].

قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]، وقال تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]، وفي الحديث القدسي: «يا عبادي، إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً»[4].

فالشقي من عباده تعالى قد أضله بعدله، والسعيد منهم قد هداه بفضله،

---

(١) معارج القبول ١/ ٢٢٣.
(٢) منهاج السنة النبوية، ٣/ ١٢، ١٤.
(٣) مفتاح دار السعادة ١/ ٢٨٥، ٢/ ٦٢.
(٤) أخرجه مسلم في صحيحة – كتاب البر والصلة والآداب – باب تحريم الظلم، حديث رقم (٢٥٧٧)، ٤/ ١٩٩٤)

فله الحمد على عدله وعلى فضله لحكمته وربوبيته[1]، فهو سبحانه ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣]، وفضله تعالى ﴿يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾ [الحديد: ٢٩].

لذلك، يجب إثبات القدرة والاستطاعة والمشيئة للعباد في أعمالهم، وأنها تحت قدرة ومشيئة وإرادة الله تعالى، وهذا هو القول الوسط بين رذيلة الجبرية في إلغاء قدرة وإرادة ومشيئة العباد على الإطلاق، ورذيلة القدرية في إلغاء قدرة وإرادة ومشيئة الله تعالى على الإطلاق.

قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

(١) معارج القبول ١/ ٢٢٤-٢٢٥.

الخاتمة:

وفي ختام بحثنا عقيدة الجبر وأهم الردود عليها نخلص إلى أهم النتائج والتوصيات:

- أن الجبر في الاصطلاح يعني؛ أن العباد مجبورون ومضطرون في كل أفعالهم وأعمالهم، أي لا قدرة ولا استطاعة لهم بها.
- يرى الجبرية أن الفاعل الحقيقي لأفعال العباد وأعمالهم هو الله تعالى وحده، وأن نسبتها إليهم على سبيل المجاز وليس الحقيقة.
- يرى الجبرية أن أفعال الله تعالى خالية من الحكمة والأسباب والتعليل؛ لأنها تحت الإرادة والمشيئة المحضة لله تعالى.
- يرى الجبرية أن الإرادة والمشيئة الإلهية المحضة تحكم بدخول الناس الجنة أو النار بطريقة الاقتران العادي فعند وجود المقترن الأول يوجد معه المقترن الثاني من غير تسبب أو اقتضاء، أي يدخل العباد النار ويعاقبون على أمور لم تكن من صنعهم ولا من فعلهم.
- التوحيد عند الجبرية هو أن أفعال العباد ليست فعلاً ولا كسباً ولا إرادة ولا مشيئة لهم فيها، وأن الله وحده هو فاعلها على الحقيقة، وأن القول بخلاف ذلك يعني هدم التوحيد عندهم.
- يرى الجبرية أن كل الرذائل والقبائح والشرور خلق وفعل لله تعالى، وأن الظلم والجور هو حكمه تعالى، وأن أفعال العباد ليست فعلاً لهم بل هم بريئون من فعلها، فكل شيء بقضائه وقدرته تعالى وحده دون أي إرادة أو مشيئة للعباد.
- الجبرية برأوا أنفسهم من الرذائل والقبائح والشرور، ووصفوا الله تعالى بها.
- نفيهم لقدرة وإرادة ومشيئة العباد جعلهم يُفرِّطون في الطاعات والعبادات، بل هدموا الشريعة وتركوا الواجبات.
- الإيمان بالقدر دون العمل بالشريعة هو مذهب الجبرية.
- إن أصل ونشأة عقيدة الجبر ترجع إلى أصول عقلية فاسدة، كإنكارهم

للحكمة والتعليل والأسباب، وكمساواتهم بين ما يريده ويشاؤه الله تعالى وبين ما يحبه ويرضاه.

- أن القول بالجبر كان موجوداً عند مشركي قريش والفرس أتباع زرادشت وماني، وعند الأمم الخالية من قبلهم كفرقة القرائيين اليهود وغيرهم، وسلف هؤلاء جميعاً هو إبليس الذي احتج بالجبر، فتبعه القائلون بالجبر على مر التاريخ.
- ظهرت بدعة الجبرية في أواخر عهد الصحابة رضي الله تعالى عنهم، وهي من جنس قول مشركي قريش.
- يُعَدُّ الجهم بن صفوان من متقدمي الجبرية في البيئة الإسلامية الذين تأثروا بالمؤثرات اليهودية والفارسية والجاهلية التي لوثت بعد ذلك المناخ الذي كان يعيش فيه الجهم.
- أن في قطع يد ورجل غيلان الدمشقي بأمر أمير المؤمنين هشام بن عبد الملك تحقيقاً للدعوة التي دعا بها عمر بن عبد العزيز على غيلان لما خاض بقدر الله واحتج بالجبر، وكذلك في قتل كل من الجعد بن درهم والجهم بن صفوان وغيرهم من دعاة الكفر والضلال على يد الخلافة الأموية، لأعظم دليل على بطلان اتهام الخلافة الأموية المفترى عليها بأنها كانت تقول بالجبر وترعاه، حتى تفرض سلطانها على الناس، وهذا اتهام باطل وفرية على الخلافة الأموية التي تعتبر دولة التابعين وامتداداً للخلافة الراشدة فضلاً عن ما تعرضت له من تشويه وافتراء وتزوير تاريخي من قبل الشعوبيين وغيرهم من الذين لبس عليهم.
- أن أهم فرق الجبرية في البيئة الإسلامية هي كل من الجهمية والنجارية والضرارية والبكرية.
- احتج القائلون بالجبر بنصوص من الكتاب والسنة المطهرة التي تثبت لله سبحانه وتعالى في أفعال عباده المشيئة والإرادة والإضلال والهداية والخلق، ففهموها على أنها حجة ودليل على الجبر، فأخرجوا اختيار وإرادة ومشيئة العباد في أفعالهم بسبب هذه النصوص، لما تركوا بيان هذه النصوص، إذ

أخذوا بأطرافها دون النظر في مقاصدها، ففاتهم أن يجمعوا بين النصوص فلم يأخذوا المبين مع البيان.

- جعل الجبرية قوله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣] ملجأً ومعقلاً لإنكار الحكمة والتعليل والأسباب في أفعال الله تعالى.

- جهل الجبرية بأسباب نزول آيات القرآن وأقوال الرسول ﷺ أدى بهم إلى الانحراف في فهم هذه النصوص حتى آل بهم الأمر إلى القول بالجبر.

- معظم آيات القرآن الكريم تدل على بطلان الجبر وتثبت اتصاف العباد بالأفعال وإسنادها إليهم، ابتداءً من قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣] إلى قوله تعالى ﴿ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٥].

- أن القول بالجبر يلزم منه إبطال الشريعة الإسلامية وهدم أركانها وتكذيب الرسل عليهم السلام، ووصف الرب تعالى بالظلم والجور، وأن أفعاله تعالى خالية من الحكمة والتعليل وأنها مشيئة محضة وعبث.

- خالف الجبرية بديهات ومسلمات وضروريات العقول لما لم يجمعوا بين ظواهر النصوص، فأثبتوا لله تعالى مشيئة وإرادة دون إثبات مشيئة وإرادة العباد، فكل دليل صحيح يحتج به الجبري، فإنه يدل على أن الله تعالى خالق أفعال العباد، لكن ذلك لا يعني أن العباد ليسوا فاعلين في الحقيقة ولا مريدين ولا مختارين لأفعالهم.

- إن لفظ الجبر لا يليق بالله تعالى؛ لأنه سوء أدب معه تعالى، إذ يلزم وصف الله تعالى بالعجز والنقص، لذلك فاللفظ المناسب هو لفظ (الجبل) فالله تعالى يجبل عباده ولا يجبرهم.

- أن الله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤] فجهة خلقه غير جهة أمره.

- الأفعال تضاف إلى الله تعالى على جهة الخلق والإيجاد والإبداع، وأنها ذوات

وأعيان مجردة عن ما تلبس به العباد وتعلق به قدرهم، فهي على هذا الوجه واقعة من العباد على جهة الكسب والله تعالى منزه عنها.

- أن أفعال العباد مخلوقة ومفعولة لله تعالى، لكنها ليست هي نفس فعل الله تعالى، ففعل الله صفة الله، ومفعوله غيره من الخلق، لذلك لا يجوز بل ومن سوء الأدب أن يقال أن الله تعالى فاعل للسرقة أو القتل، بل هو خالق لهذه الأفعال وهي مفعولة له تعالى، والعبد الفاعل الحقيقي المتلبس بها.

- الله تعالى خالق لأفعال العباد كلها، والعباد يكتسبون هذه الأفعال باختيارهم.

- لا يعني استعانتنا ببعض مصادر المعتزلة في ردهم على الجبرية أننا نوافقهم في إثبات الأفعال للعباد وأن الله تعالى ليس خالقاً لها، بل أخذنا ما وافقونا به وهو أن العباد فاعلون لها.

- يجب الإيمان والرضا بالقضاء والقدر خيره وشره وحلوه ومره من الله تعالى.

- يجب عدم الخوض في القدر والاحتجاج به لتبرير الذنوب والمعاصي؛ لأن في ذلك براءة للمحتجين لما اقترفوه واتهام للرب سبحانه وتعالى.

- يجب فهم نصوص القرآن والسنة المطهرة وفق أسباب النزول على منهج السلف الصالح رضي الله عنهم، الذين أخذوها عن النبي ﷺ وعايشوها معه لحظة بلحظة دون القياس العقلي الفاسد الذي يؤدي إلى الانحراف والضلالة، كالقول بالجبر وغيره.

- يجب الإيمان بالقدر مع العمل بالشريعة الإسلامية.

- يجب أن نسأل: بماذا أمرنا الله تعالى؟ حتى نمتثل لأوامر الله تعالى ونبتعد عن نواهيه، لا أن نسأل لِمَ أمرنا الله؟ أو لماذا أمرنا الله؟ فهذا من سوء الأدب مع الله تعالى.

- يجب أن لا نكون قدريين عند الطاعة والإيمان جبريين عند المعصية والشرك.

- يجب الامتثال والطاعة والاتباع للكتاب والسنة المطهرة على فهم السلف الصالح من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان.
- يجب الجمع بين النصوص الشرعية دون الاكتفاء ببعضها دون بعض، أي نجمع النصوص كلها التي تثبت مشيئة وإرادة الله تعالى، ومشيئة وإرادة العباد، فنوفق بينها.

المصادر والمراجع

١ - الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة - أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطه العكبري الحنبلي، تحقيق: عثمان عبد الله آدم الأثيوبي، دار الراية للنشر - السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.

٢ - اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية - محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣ - أحكام أهل الذمة. أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، تحقيق: يوسف أحمد البكري- شاكر توفيق العاروري، دار ابن حزم - الدمام - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧.

٤ - الأدب المفرد - لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - دار البشائر الإسلامية - الطبعة الثالثة - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م - بيروت - لبنان.

٥ - الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار - للإمام النووي - دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٦ - كتاب أصول الدين - جمال الدين بن محمد الغزنوي الحنفي - تحقيق: د.عمر وفيق الداعوق - دار البشائر الإسلامية - الطبعة الأولي - ١٤١٩هـ ١٩٨٩م - بيروت - لبنان.

٧ - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. محمد الأمين بن محمد بن المختار الجنكي الشنقيطي، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات - دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٨ - اعتقادات فرق المسلمين والمشركين. فخر الدين الرازي - مراجعة

وتحرير علي سامي النشار – مكتبة النهضة المصرية، ١٣٥٦هـ – ١٩٣٨م.

٩ – اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم – لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني – تحقيق: محمد حامد الفقي – مطبعة السنة المحمدية – الطبعة الثانية – ١٣٦٩هـ – القاهرة.

١٠– الإمتاع والمؤانسة – لأبي حيان علي بن محمد بن العباس التوحيدي – تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل – دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان – الطبعة الأولى – ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

١١– الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به – للقاضي أبي بكر الباقلاني، تحقيق وتعليق وتقديم: محمد زاهد الكوثري – الطبعة الثانية ١٣٨٢هـ – ١٩٦٣م.

١٢– إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد. محمد بن نصر المرتضى، ابن الوزير اليماني، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

١٣– بدائع الفوائد– محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي الدمشقي، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا، عادل عبد الحميد العدوي، أشرف أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة – الطبعة الأولى – ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

١٤– البداية والنهاية – إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء – مكتبة المعارف – بيروت.

١٥– بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية. لابن تيمية، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ.

١٦– تاج العروس من جواهر القاموس. محمد مرتضى الحسيني الزبيدي – تحقيق: مجموعة من المحققين – دار الهداية.

١٧– تاريخ الجدل. الإمام محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، ١٩٣٤م.

١٨- تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية – الإمام محمد أبو زهرة – دار الفكر العربي.

١٩- التبصرة في أصول الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين. لأبي المظفر الإسفراييني، تحقيق محمد زاهد الكوثري – المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

٢٠- تفسير أبي بكر الأصم – عبد الرحمن بن كيسان – جمع وإعداد وتحقيق : خضر محمد نبها – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ٢٠٠٧م – ١٤٢٨هـ.

٢١- تفسير أبي مسلم محمد بن بحر الأصفهاني – جمع وإعداد وتحقيق: د.خضر محمد نبها – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ٢٠٠٧ – ١٤٢٨هـ.

٢٢- تفسير البغوي. البغوي، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، دار المعرفة – بيروت.

٢٣- تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل – علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن، دار الفكر – بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٢٤- تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم. نصر بن محمد بن أحمد أبو الليث السمرقندي، تحقيق: د. محمود الطناحي، دار الفكر – بيروت.

٢٥- تفسير الطبري المسمى جامع البيان عن تأويل آي القرآن. محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر، دار الفكر – بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢٦- تفسير القرطبي المسمى الجامع لأحكام القرآن. أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب – القاهرة.

٢٧- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب – فخر الدين محمد بن عمر التميمي

الرازي الشافعي. دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٨- تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان. نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، تحقيق: الشيخ زكريا عميران، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٢٩- تهذيب اللغة - أبو منصور محمد بن احمد الأزهري- تحقيق محمد عوض مرعب - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى - ٢٠٠١م.

٣٠- التوحيد. أبو منصور الماتريدي - دار الجامعات المصرية- الإسكندرية، تحقيق: د. فتح الله خليف.

٣١- توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم. أحمد بن إبراهيم بن عيسى، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ.

٣٢- جزء في التمسك في السنن. أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: جمال عزون، مكتبة العارف - الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٣٣- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة- لأبي القاسم إسماعيل ابن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني - تحقيق: محمد بن ربيع المدخلي - دار الراية - الرياض - السعودية - الطبعة الثانية - ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٣٤- خلق أفعال العباد. محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية - الرياض، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٣٥- درء تعارض العقل والنقل. لابن تيمية، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٣٦- دروس في تاريخ الفلسفة - دكتور إبراهيم بيومي مدكور والأستاذ يوسف كرم - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٥٣م.

٣٧- رسائل العدل والتوحيد - دراسة وتحقيق: د.محمد عمارة - دار الشروق - الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م القاهرة - بيروت.

٣٨- رسالة التوحيد. محمد عبده، دار الكتاب العربي، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.

٣٩- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني - أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٤٠- السنة- أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال، تحقيق: د. عطية الزهراني - الرياض - الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

٤١- سنن ابن ماجه - محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر - بيروت.

٤٢- سنن أبي داود- سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الفكر.

٤٣- سنن الترمذي - محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي - تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٤٤- سنن الدارمي - عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي - تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٤٥- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة. هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي أبو القاسم، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة - الرياض، ١٤٠٢هـ.

٤٦- شرح العقيدة الطحاوية. لابن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي، تحقيق:

جماعة من العلماء، خرج أحاديثها: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة التاسعة، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.

٤٧- شرح المقاصد في علم الكلام – سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني – دار المعارف النعمانية – باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

٤٨- شرح صحيح البخاري – لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم – مكتبة الرشد – الرياض – السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣هـ.

٤٩- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل. أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي، دار الفكر – بيروت، ١٣٩٨هـ.

٥٠- صحيح البخاري – محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي– تحقيق: د. مصطفى ديب البغا – دار ابن كثير – اليمامة – بيروت – الطبعة الثالثة – ١٤٠٧٩هـ – ١٩٨٧م.

٥١- صحيح مسلم – مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري – تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي – دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٥٢- الصواعق المرسلة على الجمهية والمعطلة. أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، تحقيق: د. علي ابن محمد الدخيل الله، دار العاصمة – الرياض، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، الطبعة الثالثة.

٥٣- طريق الهجرتين وباب السعادتين – محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي الدمشقي، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر–دار ابن القيم – الدمام، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ– ١٩٩٤م.

٥٤- العقد الفريد. أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٥٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري. أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت.

٥٦- فتح الرحيم الملك العلام في علم العقائد والتوحيد والأخلاق والأحكام المستنبطة من القرآن - عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تحقيق: عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر - دار ابن الجوزي - الدمام - السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.

٥٧- الفَرق بين الفِرق. عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الاسفراييني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٥٨- الفروع، وتصحيح الفروع - محمد بن مفلح المقدسي أبو عبد الله، تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٥٩- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة - للقاضي عبد الجبار- اكتشفها وحققها - فؤاد سيد - الدار التونسية للنشر - تونس - ١٣٩٣هـ- ١٩٧٤م.

٦٠- الفهرست - محمد بن إسحق أبو الفرج النديم، دار المعرفة - بيروت، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

٦١- الفوائد لأبي عبداله بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي. المعروف بابن القيم، دار الكتب العلمية؛ بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣ - ١٩٧٣م.

٦٢- فيض القدير شرح الجامع الصغير. عبد الرؤوف المناوي - المكتبة التجارية الكبرى - مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.

٦٣- كتاب أصول الدين. أبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٦٤- كتاب المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل - لأحمد بن يحيى المرتضى - اعتنى بتصحيحه توماارنولد - دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد الدكن - ١٣١٦هـ.

٦٥- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري - تحقيق: عبد الرازق المهدي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

٦٦- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي. علاء الدين عبد العزيز ابن أحمد البخاري، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٨هـ .- ١٩٩٧م.

٦٧- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية - أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٦٨- لسان العرب. محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى.

٦٩- لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد - أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي، تحقيق: بدر عبد الله البدر - الدار السلفية - الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٧٠- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين - الإمام محمد بن حيان ابن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

٧١- مجموع الفتاوى. أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية.

٧٢- المحلي - لابن حزم - إدارة الطباعة المنيرية، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر- القاضي الشرعي - مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز بمصر- ١٣٤٧هـ.

٧٣- مختار الصحاح. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، طبعة جديدة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٧٤- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين- محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله - تحقيق: محمد حامد الفقي - دار الكتاب العربي- بيروت ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م - الطبعة الثانية.

٧٥- مسند الإمام أحمد بن حنبل - أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني- مؤسسة قرطبة - مصر.

٧٦- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول - حافظ بن أحمد حكمي، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر - دار ابن القيم - الدمام - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٧٧- المغني في أبواب التوحيد والعدل - للقاضي عبد الجبار المعتزلي - الجزء السادس - تحقيق الأب ج. ش. قنواتي، مراجعة د. إبراهيم مدكور، إشراف د. طه حسين - وزارة الثقافة والإرشاد القومي - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.

٧٨- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة. محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، دار الكتب العلمية - بيروت.

٧٩- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

٨٠- الملل والنحل. محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني،، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٤هـ.

٨١- منهاج السنة النبوية. أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى.

٨٢- الموافقات في أصول الفقه - إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، تحقيق: عبد الله دراز - دار المعرفة - بيروت.

٨٣- المواقف - عضد الدين الإيجي - تحقيق: عبد الرحمن عميرة - دار الجيل - بيروت - لبنان - ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م - الطبعة الأولى.

٨٤- ميزان الاعتدال في نقد الرجال - شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

٨٥- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام - دكتور علي سامي النشار - دار المعارف - القاهرة - الطبعة الثامنة.

٨٦- النهاية في غريب الحديث والأثر - أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري - تحقيق: طاهر احمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي - المكتبة العلمية - بيروت - ١٣٩٩ هجرية ١٩٧٩م.